واقع رياض الأطفال

دراسة وثائقية

الفصل الرابع :

obeikandl.com

obeikandl.com

المقدمة:

أشتمل الفصل السابق على نظام رياض الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا من خلال نشأة رياض الأطفال وتطورها، أنواع مؤسسات رياض الأطفال، نماذج للبرامج المطبقة في رياض الأطفال، دور المعلم داخل الروضة، تمويل الروضة، علاقة الروضة بالمنزل، مستقبل مؤسسات رياض الأطفال.

يحتوى هذا الفصل على النشأة التاريخية لرياض الأطفال في مصر وتطورها، نظام القبول ومدة الدراسة بمؤسسات رياض الأطفال، الإشراف التربوي على مؤسسات رياض الأطفال، مواصفات الروضة في مصر(بشرى- مادي)، واعداد معلمات رياض الأطفال في مصر، وذلك بالنسبة للجزء الوثائقي.

النشأة التاريخية لرياض الأطفال وتطورها في مصر:

اهتمت مصر منذ القدم برياض الأطفال، وكانت بدايات هذا الاهتمام عام 1895، الذي يعتبر البداية التاريخية للاهتمام بطفل ما قبل المدرسة، حيث كانت مدارس البنات التي تأسست في هذه السنة تعقد اختبار للمتقدمات إلى المدارس ممن تتراوح أعمارهن بين 6 : 9 سنوات، وكانت البنات المقبولات يدرسن سنتين في المرحلة التحضيرية السابقة على مرحلة التعليم الابتدائي- تماثل رياض الأطفال - والتي كانت مدتها أربع سنوات.

وفي عام 1917 ازدادت حركة التعليم في مصر بصفة عامة، فازداد عدد المدارس، وعدد المعلمين، وعدد التلاميذ، مما ساعد على ظهور عصر جديد في مجال التعليم به، ثم أنشأت وزارة المعارف مدارس رياض الأطفال، وقد هدفت هذه المدارس إلى تربية وتعليم صغار البنين الذين تتراوح أعمارهم بين 4- 7 سنوات، أي قبل التحاقهم بالمدارس الابتدائية، ووضعت وزارة المعارف بعض المواصفات التي ينبغي توافرها في المعلمات الراغبات في العمل بهذه المدارس، منها أن تكون من خريجات القسم الإضافي لرياض الأطفال، مع توافر دماثة الخلق، والصبر . . . . وذلك لضمان نجاحها في التعامل مع الأطفال الصغار.

وقد أنشأت الوزارة مدرستين من هـذا النـوع، الأولى بالإسـكندرية عـام 1918، والثانيـة بالقاهرة عام 1919، واستمر الإقبال على هاتين المدرستين يزداد بشكل ملحوظ، كما يوضحه هذا الجدول.

جدول رقم(2)

يوضح تطور الإقبال على مدارس رياض الأطفال

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ	السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
1918	1	76	1921	2	272
1919	2	175	1922	2	307
1920	2	249			

ويتضح من هذا الجدول أن:

1ـ في عام 1918 كان عدد الأطفال الملتحقين بمدرسه واحدة هو 76 طفلا.

2ـ ظل عدد الأطفال يتزايد حتى وصل 307 طفـلا عـام 1922 مـوزعين علـى مدرسـتين، أي بزيادة حوالي 100٪ تقريبا عن عام 1918.

وكانت مدة الدراسة داخل مدارس رياض الأطفال للبنين ثـلاث سـنوات، بينمـا مـدارس الرياض للبنات سنتين فقط.

وفي عام 1922 تحولت الفرق التحضيرية بالمدارس الابتدائية إلى نظام يـشبه مرحلـة ريـاض الأطفال من ناحية الأنشطة التي تدرس بها، فاعتمدت هذه المدارس علـى الأعمـال اليدويـة، والألعاب، والرسم، والقصص.

ونتيجة لزيادة أعداد الأطفال الملتحقين بهذه النوعية من مـدارس ريـاض الأطفـال، بـدأت مدارس الرياض الخاصة في قبول البنات بالأماكن الخالية بها لمواجهة هذه الأعداد المتزايدة.

ولم تنته سياسة فصل البنين عن البنات في رياض الأطفـال إلا في عـام 1925، وذلـك بنـاءً على منشور صدر عـام 1924، فـصارت تربيـة الطفـل في هـذه المرحلـة مختلطـة بعـد ذلـك، فسمحت الوزارة للبنات بالالتحاق برياض الأطفال الخاصة بـالبنين، عـلاوة إمكانيـة التحـاق الذكور برياض الأطفال الملحقة بالمدارس الابتدائية للبنات.

وفي عام 1928 صدر القانون رقم(22) بشأن التعليم في رياض الأطفال، والذي بين أن الدراسة تستمر لمدة ثلاث سنوات، وتحدد سن القبول فيها بخمس سنوات، والتدريس فيها باللغة العربية، كما أصبح الأطفال الناجحون في الفرقة الثالثة من هذه المدارس يلتحقون بالفرقة الأولى الابتدائية بدون امتحان، مع توفير معلمات مؤهلات لهذه المدارس.

واعتبارًا من عام 1931 تم إضافة بعض المواد الجديدة لتدرس بمدارس رياض الأطفال، فأضيفت مادة الموسيقى، وكثر استخدامها مع الأناشيد، ثم اهتمت الوزارة بالتعليم عن طريق اللعب، وذلك من خلال استخدام طريقة المشروع في التدريس داخل هذه المدارس.

وفي عام 1935 تقرر تعديل سن الالتحاق بمدارس رياض الأطفال، فأصبح الالتحاق في سن الخامسة بدلا من السابعة، وذلك لكي تتمكن هذه المدارس من تأهيل الأطفال للالتحاق بالمرحلة التالية- الابتدائية- في سن مبكرة.

ولكن يلاحظ على هذه الرياض أنها لم تكن مجانية، فكانت بمصروفات لذلك كان الالتحاق بها قاصرا على أبناء الراقية فقط، ولم يستطع عامة الشعب إلحاق أطفالهم بها.

وفي 1943 أنشئت مدارس للحضانة، وكانت ملحقة ببعض مدارس رياض الأطفال، وكانت تقبل الأطفال في سن 2.5 سنة، وكانت هذه المدارس قاصرة على قبول أبناء العاملين والموظفات فقط.

وفي عام 1950 ألغيت المصروفات في رياض الأطفال، وأصبحت مجانية ثم صدر القانون رقم(143) لسنة 1951 بشأن تنظيم التعليم الابتدائي، والذي اعتبر فيه التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني لجميع الأطفال، ويقبل الأطفال من سن 6- 12 سنة، ومدة الدراسة به 6 سنوات، على أن تكون السنتان الأوليتان فيها لرياض الأطفال، وتكون الدراسة في الرياض مشتركة، أو ملحقة بمدارس البنات، على أن تكون باقي الفرق لكل من البنين والبنات في مبنى خاص بها، ويمكن الجمع بين الجنسين في مبنى واحد إذا اقتضت الظروف.

وبعد صدور هذا القانون أصبحت رياض الأطفال أساسية في السلم التعليمي، واهتمت الوزارة بتزويد هذه المدارس بمعلمات مؤهلات من خريجي القسم الإضافي لروضة الأطفال، كما ازداد إلحاق أطفال أبناء الشعب بمختلف طوائفه بهذه المدارس بعد تطبيق المجانية.

وبعد قيام الثورة صدر القانون رقم(210) لسنة 1953 بشأن تنظيم التعليم الابتدائي، وأصبح التعليم الابتدائي إلزامي، وأصبحت رياض الأطفال خارج السلم التعليمي.

ثم صدر القرار رقم9ـ 125 في 1/ 5/ 1954 بخصوص إنشاء حضانات تستوعب لبعض أبناء الموظفين، فأنشأت الوزارة 30 دار للحضانة لسد حاجة المواطنين الذين يحرصون على تربية أبنائهم قبل سن المرحلة الابتدائية، وكان هؤلاء المواطنين يرسلون أبنائهم إلى المدارس الأجنبية لعدم وجود مدارس مصرية تعنى بأطفالهم في فترة ما قبل المدرسة الابتدائية.

ونتيجة لصدور القانون رقم(210) لسنة 1953، تحولت رياض الأطفال إلى مدارس للابتدائي، وتم تصفية أقسام إعداد معلمات رياض الأطفال بمدارس المعلمات وثمة تغيير حدث أيضًا على المستوى الجامعي، إذ تحول مسمى قسم رياض الأطفال بكلية البنات بجامعة عين شمس إلى قسم الاقتصاد المنزلي يضم داخله عدة شُعب هي: شعبة التغذية، وشعبة دراسات الطفولة، وشعبة لتخريج إحصائية طفولة ثم حولت هذه الشعبة إلى قسم مستقبل لدراسات الطفولة.

وهكذا تم تغيير شكل الجهة التي تقوم بإعداد المتخصصات في مجال الطفولة، والتي غالبًا ما كانوا يلتحق بالعمل كمديرات للحضانات في وزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم.

وبعد خروج رياض الأطفال من السلم التعليمي، تحولت إلى مجرد شكل اجتماعي ـ دار للإيواء ـ يقضى فيه الطفل بعضا من الوقت لحين عودة والديه من العمل، وهكذا اعتبارًا من عام 1954 صار هدف المؤسسات هو رعاية الأطفال ـ في سن 3: 6 ليجد فيه سعادته، وفى نفس الوقت الذي تمنحه هذه الدور فرصة للتعبير عن نفسه عن طريق الرسم، والألعاب، وزيادة قدرته على الاعتماد على نفسه.

وبدأت المؤسسات التعليمية، والهيئات، وبعض الأفراد في إنشاء دور للحضانة بالإضافة إلى مجموعة دور الحضانة التابعة لوزارة التربية والتعليم والموزعة في العواصم والمُدن الكبرى.

وبصدور قانون التعليم الخاص رقم(16) لسنة 1969، اقتصر إشراف وزارة التربية

والتعليم على دور الحضانة التابعة أو الملحقة بالمدارس، وأصبحت وزارة الشئون الاجتماعية مسئولة عن المؤسسات الخاصة بالطفل، ودور الحضانة المملوكة للأفراد أو الجماعات والتي لا تتبع المدارس أو ملحقة بها، وذلك بناءً على الاتفاق الذي تم بين وزارتي التربية والتعليم والشئون الاجتماعية، وهذا بسبب اعتقاد المسئولين ـ في هذه الفترة ـ بأن هذه المرحلة ليست مرحلة تعليمية، وإنما تدخل ضمن الخدمات الاجتماعية.

وهو ما يوضح عدم وجود سياسة ثابتة وإستراتيجية تعليمية مستقرة، وبخاصة أن وزارة التربية والتعليم شكلت لجنة فنية لدراسة متطلبات مرحلة ما قبل المدرسة ـ مستمرة تحت حجة دراسة تقرير قدمته الإدارة العامة للتعلم الخاص عن أهمية هذه المرحلة تربوياـ، وكان ذلك في أواخر عام 1969 وأوائل عام 1970.

وقد أكد التقرير حاجة البلاد إلى إنشاء مؤسسات لطفل ما قبل المدرسة، لأن مصر في غمار نهضة صناعية شاملة نتج عنها تطور في حياة المرأة العاملة، وكأن هذه النهضة الصناعية وخروج المرأة للعمل قد ظهر فجأة بين يوم وليلة، ولم يكن موجوداً عام 1968، 1969 عندما ألغيت هذه الدور.

ولم تمض على صدور هذا التقرير سوى عدة أيام حتى أصدرت الوزارة القرار الوزاري رقم(8) في 19/ 1/ 1970 بشأن إنشاء قسم للحضانة ورياض الأطفال يتبع الإدارة العامة للتعليم الابتدائي، على أن يتولى هذا القسم التخطيط والتوجيه على المستوى المركزي، ثم افتتحت شعبا في بعضا دور المعلمات لتخريج معلمات متخصصات في الحضانة ورياض الأطفال.

ثم حدد القانون رقم(50) لسنة 1977 الأهداف التي يجب أن تحققها دور الحضانة، ومواصفات العامة، والشروط اللازمة لفتحها، وتشجيع الهيئات الخاصة على فتح هذه الدور، كما حدد القانون تشكيل اللجنة العليا لدور الحضانة، ولجنة شئون هذه الدور بكل محافظة، واختصاصات كل من اللجنتين.

كما أنشئ عام 1977 أول مركز لدراسات الطفولة بجامعة عين شمس، وكان يضم مدرسة حضانة، ورياض أطفال، وعيادة نفسية للأطفال.

وكان هذا المركز يضم وحدة نموذجية لإعداد الوسائل السمعية والبصرية المتخصصة، كما ألحق بالمركز فصول نموذجية للأطفال المتأخرين دراسيا.

ومع بداية السبعينات صدرت قوانين الاستثمار بشكل فتح الباب أمام رأس المال الخاص لدخول ميادين الإنتاج والخدمات، وكان الإقبال كبيراً على مجالات الإنتاج الاستهلاكي والأنشطة الوسيطة- سياسة الانفتاح الاقتصادي- وقد أفرزت هذه الفترة تحولا في البناء الاجتماعي بظهور طبقة طفليه على السطح فجأة وحققت وضعا اقتصاديا متميزا من تجارة العملة والأنشطة الطفيلية، وأدى ذلك إلى ارتفاع سريع وكبير للأسعار أفاد هذه القلة وأضر الأغلبية.

ونتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتغيرات البناء الاجتماعي، ازداد الإقبال بشكل واضح من بعض الطبقات على إلحاق أبنائها بمدارس اللغات بالرغم من ارتفاع مصروفاتها- وذلك بغرض الوجاهة الاجتماعية- فأصبحت مدارس اللغات لا تستوعب هذه الأعداد الكثيرة المتقدمة لها، مما جعل وزارة التربية والتعليم تنشئ عام 78/ 1979 عدداً من حضانات اللغات الرسمية على سبيل التجربة في ثلاث محافظات هي: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، وقد بلغ عدد هذه الحضانات 16 حضانة بها 2187 طفلاً، بالإضافة إلى 312 حضانة تشرف عليها الوزارة بها 18715 طفل، وبمقارنة إجمالي عدد الأطفال بجميع هذه الحضانات السابقة(20902 طفلاً)، مضافا إليهم 9108 طفلا بالحضانات الخاصة، فيصبح الإجمالي 300000 طفلا على الرغم من أن عدد الأطفال فيما بين سن 4- 6 سنوات في هذه الفترة كان 2 مليون طفل، مما يتطلب ضرورة التوسع في إنشاء هذه المؤسسات لاستيعاب أعداد الأطفال المتزايدة.

وبعد نجاح تجربة الوزارة في إنشاء الحضانات التجريبية بالمحافظات الثلاث السابقة، بدأت تتزايد الفصول والحضانات المشابهة لها عاما بعد الآخر حتى وصلت عام 1981 إلى حوالي 50 حضانة، تضم أكثر من مائتي فصل نحو 7000 طفل.

وانتقل نشاط فتح هذه الفصول إلى محافظات أخرى كثيرة، مع مراعاة أن ما يقدم للطفل في هذه المدارس من رعاية وخدمة وأنشطة وتغذية يسدد ولى الأمر رسوما سنوية تقل بكثير عما يدفعه الطفل في أية مدرسة اللغات الخاصة.

ثم صدر القرار رقم(94) لسنة 1985 بشأن المدارس التجريبية الرسمية للغات، وقد تحدد فيه أن يكون بدء الدراسة بالروضة لمدة سنتين، ثم التعليم الأساسي، ثم التعليم الثانوي العام، بحيث تكون الدراسة بالروضة لمدة 36 ساعة أسبوعا بواقع 6 ساعات يوميًا، على أن يقسم اليوم إلى فترات تتراوح كل فترة ما بين نصف ساعة إلى ساعة، مع توزيع الساعات على عناصر المنهج، ويحدث ذلك في كل من السنتين الدراسيتين.

كما صدر القرار الوزاري رقم(85) لسنة 1988، والخاص بتشكيل اللجنة الاستشارية للطفولة التي تختص باقتراح ووضع رياض الأطفال وتطورها لتحقيق التنشئة السليمة للطفل.

وصدر القرار رقم(154) في 6/ 7/ 1988 بشأن تنظيم رياض الأطفال في المدارس الرسمية، وقد حدد هذا القرار تعريف رياض الأطفال، وتحديد أهدافها، وطريقة العمل بها، وشروط القبول فيها، كما وضع شروط لاختيار العاملين بها.

كما صدر القرار رقم(150) في 4/ 7/ 1989 بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة، وقد تحدد في ماهية رياض الأطفال كالتالي: " هي نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل المدرسة وليهيئهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي ويكون العمل بها باللغة العربية، ومدتها عامان دراسيان، ويجوز تنظيم فصول تمهيدية(إيواء) لمدة سنة دراسية تسبق رياض الأطفال".

وقد حدد هذا القرار شكل مبنى الروضة، بأنه" كل فصل أو فصول تابعة أو ملحقة بمدرسة رسمية أو خاصة، وتقوم أصلاً على الغرض المتقدم"، وقد حدد هذا القرار **أهداف رياض الأطفال بأنها:**

1ـ التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والجسمية والحركية والانفعالية والاجتماعية والخلقية، مع الوضع في الاعتبار الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمستويات النمائية.

2ـ تنمية مهارات الأطفال اللغوية والعددية والفنية من خلال الأنشطة الفردية والجماعية، وتنمية القدرة على التفكير والابتكار والتخيل.

3ـ التنشئة الاجتماعية والصحية السليمة في ظل قيم المجتمع ومبادئه وأهدافه.

4ـ تلبية حاجات ومطالب النمو الخاصة بهذه المرحلة من العمر لتملكين الطفل من أن يحقق ذاته، ومساعدته على تكوين الشخصية السوية القادرة على التعامل مع المجتمع.

5 ـ تهيئة الطفل للحياة المدرسية النظامية في مرحلة التعليم الأساسي، وذلك عن طريق الانتقال التدريجي من جو الأسرة إلى المدرسة بكل ما يتطلبه ذلك من تعود على النظام وتكوين علاقات إنسانية مع المعلم والزملاء، وممارسة أنشطة التعليم التي تتفق واهتمامات الطفل ومعدلات نموه في شتى المجالات.

وقد حدد هذا القرار أن تتولى الوزارة تشكيل لجنة متخصصة في مناهج طفل ما قبل المدرسة لتأليف كتب الأنشطة المتنوعة، وكتب أدلة المعلم، وتقوم الوزارة بتوزيع هذه الكتب على جميع رياض الأطفال على مستوى الجمهورية، مع منع استخدام أي كتب خارجية لهذه المرحلة.

وتخضع رياض الأطفال التابعة والملحقة للمدارس الرسمية أو الخاصة لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم، كما تخضع لإشرافها التربوي والفني والإداري.

ويلتحق الأطفال ما بين سن 4ـ 6 سنوات بفصول رياض الأطفال، على ألا يتجاوز عدد أطفال الفصل الواحد 36 طفلا، ويخصص لكل فصل معلمتان وعاملة، بالإضافة إلى تخصيص معلمة موسيقى لكل روضة، ويشترط أن تكون معلمة الروضة حاصله على مؤهل عال تربوي في دراسات الطفولة من إحدى الكليات التربوية، وفى حالة عدم توافر المؤهل يجوز تعيين الحاصلات على مؤهل عال تربوي بشرط الحصول على دبلوم في دراسات الطفولة لمدة عام دراسي، مع ضرورة تدريبهن لمدة أسبوع سنويًا وباستمرار.

وقد نص القرار على أن تعمل الروضة بنظام اليوم المتكامل ـ ومنع تقسيم اليوم إلى حصص دراسية ـ بحيث يمارس الأطفال أنشطة متنوعة ويمرون بخبرات متكاملة تنمي فيهم الجوانب الروحية والخلقية والجسمية والحركية والاجتماعية والانفعالية.

على أن تراعى تقسيم اليوم إلى فترات بين الأنشطة الهادئة والحركية، وتخصص أوقات للنشاط الحر خلال اليوم لعدم إرهاق الطفل، كما لا يجوز تكليف الأطفال بواجبات منزلية.

كما بين القرار أن المديرة أو الناظرة أن تكون حاصله على مؤهل عال في دراسات الطفولة من إحدى الكليات التربوية، وذات خبرة في هذا المجال لا تقل عن 5 سنوات، أو حاصله على مؤهل أعلى من البكالوريوس في دراسات الطفولة " ماجستير أو دكتوراه " في التخصص.

ولكن منذ صدور هذا القانون عام 1989 وإلى الآن ـ أي بعد مرور ما يقرب من 9 سنوات ـ لا زال هناك قصور في بعض الجوانب في التطبيق، مهما على سبيل المثال أن جميع القائمين بالتوجيه الفني على مستوى الجمهورية ـ لرياض الأطفال لا يوجد بهم متخصص واحد، ولازال يوجد عدد كبير من المديرات والناظرات بالرياض بعضهن حاصلات على مؤهل متوسط، والآخر حاصل على مؤهل عال غير متخصص، كثافة فصول الروضة الفعلية تتراوح ما بين 40ـ 45 طفلاً، لا زالت توجد نسبة من المعلمات غير المتخصصات داخل الرياض ـ حاصلات على مؤهل متوسط، وفوق المتوسط ـ، لا زالت توجد روضات يعمل بالفصل معلمة واحدة حتى الآن، ولا توجد سوى عاملة واحدة أو أتنين لكل الروضة، كما لا توجد معلمة الموسيقى داخل الروضة، ولا زال الأطفال يأخذون واجبات منزلية تحت ضغط أولياء الأمور.

وقد حدد القرار السابق رقم(154) لسنة 1989 شروط فتح رياض الأطفال، وهي:

1ـ أن تكون المدرسة الابتدائية التي ستلحق بها فصول رياض الأطفال من المدارس التي تعمل فترة واحدة وبنظام اليوم الكامل.

2ـ أن يكون بالمدرسة عدد مناسب من الحجرات الإضافية التي لا يؤدى تخصيصها لروضة الأطفال إلى الحد من قدرة المدرسة على استيعاب تلاميذ المرحلة الأساسية أو الارتفاع في كثافة الفصول عن المعدلات المقررة.

3ـ أن تتوافر في المبنى شروط الصلاحية الهندسية والفنية والصحية، وأن يكون مزوداً بالمرافق المناسبة وبخاصة الأفنية ودورات المياه الصحية.

4ـ أن تخصص لرياض الأطفال حجرات بالطابق الأرضي، على أن تكون جيدة التهوية والإضاءة ومساحتها مناسبة، وعلى أن تحتوى كل حجرة على حوض منخفض في مستوى الأطفال.

ولكن بالرغم من تحديد هذا القرار لشروط فتح الروضة، فلا زالت توجد رياض لا ينطبق عليها هذه الشروط، حيث توجد القاعات في الأدوار العليا، كما أن بعض دورات المياه، وصنابير المياه لا تناسب حجم الأطفال، بالإضافة إلى وجود بعض القاعات الضيقة التي لا تستوعب كثافة الأطفال.

ثم صدر القرار رقم(203) في 31/ 8/ 1989 بشأن تنظيم ديوان عام الوزارة، وتم استحداث إدارة عامة لرياض الأطفال تابعة للإدارة المركزية للتعليم الأساسي، وتختص هذه الإدارة بالإشراف على فصول رياض الأطفال ومتابعة كل ما يتعلق بها، وبذلك أصبحت رياض الأطفال مرحلة تعليمية مستقلة.

ثم صدر القرار رقم(231) في 18/ 9/ 1989 بشأن تعديل بعض فقرات القرار الوزاري رقم(150) لسنة 1989، والذي رفع كثافة الفصل إلى 40 طفلا بدلاً من 35 طفل، كما أصبح يمكن قبول أطفال تقل أعمارهم عن 4 سنوات في حدود ثلاث شهور مع ترتيبهم تنازليا في حدود الكثافة المقررة.

ثم ازداد الاهتمام في التسعينات بمرحلة رياض الأطفال، وصدرت عدة قرارات تؤيد ذلك منها: صدور القرار رقم(82) لسنة 1990 بشأن تشكيل اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال، وهذه اللجنة تضم عدداً من أساتذة الجامعات، ومدير عام الإدارة العامة لرياض، وتختص هذه اللجنة بالتالي:

أ ـ وضع التنظيم الذي يهدف إلى تيسير وإدارة شئون الروضة بصفة عامة ودراسة الإمكانيات والظروف لتهيئة جميع جوانب نمو الطفل بصفة خاصة، والعمل على تطوير العملية التربوية التي تحقق النمو.

ب ـ تقرير الخدمات التربوية التي يحتاج إليها الطفل، وتقديم القيم التربوية لمختلف أنواع الخبرات والأنشطة، والوصول بالروضة إلى أحسن النتائج الممكنة في ضوء الإمكانيات المتوافرة وفى حدود الأهداف المرسومة.

ج ـ وضع خطط التدريب على كافة المستويات بالروضة والإشراف عليها، مع تطوير مباني الروضة بما يحقق الأهداف المرجوة منها، والإشراف الفني والمتابعة والتقويم، وإقامة

الندوات والمؤتمرات والأبحاث في مجال رياض الأطفال، وبحث أفضل السبل لمد مظلة الخدمات التعليمية في الروضة لتشمل جميع الأطفال من سن 4ـ 65 سنوات.

د ـ السعي لتضافر الجهود بين كافة الجهات المعنية بالطفولة بما يحقق أهداف الروضة ثم صدر القرار(84) لسنة 1993 بشأن تحديد معدلات وظائف رياض الأطفال، فحدد وظائف التوجيه الفني كالتالي. . . موجه عام رياض الأطفال، ثم موجهة أولى، ثم موجهة رياض أطفال، كما حدد القرار مستويات الإدارة المدرسية كالتالي. . . مديرة الروضة، ثم ناظرة الروضة، ثم وكيلة الروضة، كما حدد مستويات وظائف معلمات الروضة كالتالي. . . معلمة أولى بالروضة، ثم معلمة بالروضة، ثم أخصائية اجتماعية لكل روضة.

كما صدر القرار(330) لسنة 1994 بشأن رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة، وحذر القرار من تنظيم قاعة الروضة إلى صفوف أو إجبار الأطفال على الكتابة أو عقد امتحانات فتنظيم القاعة على هيئة أركان وترتب المناضد على شكل مجموعات، كما تنظم لقاءات لأولياء الأمور مع إدارة الروضة، كما منع القرار إعطاء الأطفال واجبات منزلية، وحتى مع استمرار الضغط من أولياء الأمور الذين يريدون لأطفالهم ذلك ـ نتيجة لعدم فهمهم لطبيعة مرحلة رياض الأطفال ـ.

وهكذا منذ إنشاء أول روضة 1918 وحتى الآن(وبخاصة في الثمانينات والتسعينات) ظلت رياض الأطفال تنمو وتزداد، وتتوسع فازدادت الروضات الرسمية(عربي، ولغات) وكذلك الروضات الخاصة(عربي، ولغات)، كما ازدادت المعلمات(مؤهلات، وغير مؤهلات) في جميع أنواع الروضات.

ويلاحظ ازدياد عدد الفصول الروضات في جميع أنواع الروضات، كما يوضحها هذا الجدول.

جدول رقم(3)

يوضح التطور والنمو في فصول الروضات بأنواعها

العام الدراسي	فصول الروضات الرسمية						
	عربي	لغات	الجملة	عربي	لغات	الجملة	
89/ 90	385	306	691	2467	1230	3697	4388
90/ 91	534	351	885	2623	1430	4053	4938
91/ 92	638	451	1089	2337	1349	4686	5775
92/93	749	534	1283	3573	1386	4959	6242
93/ 94	1103	615	1718	3597	1417	5014	6732
94/ 95	1673	568	3341	3644	1392	5036	7277

ويتضح من هذا الجدول السابق :

1ـ بلغ إجمالي عدد فصول الروضات الرسمية(عربي، لغات) 691 فصل روضة عام 89/ 1990، ثم ازداد إلى 2241 فصل روضة عام 94/ 1995، هذا معناه إنشاء 1550 فصل جديد خلال خمس سنوات.

2ـ بلغ إجمالي عدد فصول الروضات الخاصة(عربي، لغات) 3697 فصل عام 89/ 1990، ثم ازداد إلى 7277 فصل عام 94/ 1995، وهذا يدل على إنشاء 2889 فصل جديد خلال خمس سنوات.

3 – بلغت جملة عدد فصول الروضات (رسمية، خاصة) 4388 فصل عام 89/ 1990، ثم ازداد إلى 7277 فصل عام 94/ 1995، وهذا يدل على إنشاء 2889 فصل جديد خلال خمس سنوات.

نظام القبول ومدة الدراسة بمؤسسات رياض الأطفال:

يشتمل القبول في رياض الأطفال في مصر على :

أ ـ شروط القبول. ب ـ طريقة القبول.

أولا: شروط القبول:

هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي ترد في القانون، أو في القرارات الوزارية المنظمة لهذه المرحلة، أو ف كليهما معًا.

وهى غالبًا ما تتضمن المواصفات التي يجب توافرها في الأطفال الذين يرغبون في الالتحاق بهذه المرحلة، سواء من حيث السن أو الياقة الصحية. . . إلخ.

وقد حدد القرار رقم(150) الصادر في 4/ 7/ 1989 سن التحاق الأطفال بالرياض على أن يكون ما بين الرابعة والسادسة، ويكون القبول تنازليًا من أعلى سن للمتقدمين هبوطا حتى الحد الأدنى المقرر، ولا يقبل أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات.

ويجوز في رياض الأطفال الخاصة الملحقة بمدارس ابتدائية قبول أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات في حدود ثلاث شهور مع ترتيبهم ترتيبًا تنازليا في حدود الكثافة المقررة، وذلك بشرط أن يكون بالمدرسة الابتدائية فصول يمكنها استيعاب هؤلاء التلاميذ دون إخلال بكثافة هذه الفصول، وأن يستمر هؤلاء الأطفال في الدراسة بالحلقة الابتدائية في التعليم الخاص.

مع مراعاة أن يكون القبول برياض الأطفال وافقًا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القرار الوزاري الخاص بقواعد الالتحاق بمدارس وزارة التربية والتعليم.

وبالنسبة للروضات والحضانات الخاصة، فقد تركت المادة الثالثة باللائحة التنفيذية لدور الحضانة في تحديد شروط القبول بها طبقًا لنوع الخدمة التي حددتها في طلب الترخيص لفتح الدار، وذلك من حيث: حالة الطفل الصحية، وسن الطفل، وفترة الرعاية، وظروف الطفل الاجتماعية ونظرا لقلة عدد رياض أطفال والحضانات، وزيادة الطلب عليها من الشعب، بدأ كثير من أصحاب الرياض يتحكمون في شروط القبول بها، فيرفعون سن القبول بها، ويغالون في الرسوم التي يدفعها أولياء الأمور، كما يفرضون تبرعات إجبارية عليهم، لهذا اختلف مستوى هذه المؤسسات فيما بينهما، ودخل الاستثمار والتجارة وتحقيق الكسب السريع هذا المجال ثانيًا: طريقة القبول هي الإجراءات التطبيقية التي تجرى بهدف التحقيق من توافر الشروط الموضوعة في الأطفال المتقدمين للالتحاق بالصف الأول من هذه المرحلة، وهي غالبا ما تسمى القواعد العامة التي تنظم عملية القبول نفسها، مثل تكوين اللجان لفحص الاستمارات والطلبات المتقدم بها الأطفال، أو تكوين لجان طبية لإجراء الفحوص اللازمة للتأكيد من سلامة الطفل صحيًا.

وقد حددت المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لدور الحضانة إجراءات القبول والتي تتمثل في :

1 – تقدم والد الطفل بطلب التحاق على الاستمارة المخصصة لذلك .

2 – يرفق بالاستمارة شهادة ميلاد الطفل، صورتان شمسيتان له .

3 – يقيد اسم الطفل في سجل معد لهذا الغرض .

4 – تجرى مقابلة أولية للطفل وأسرته قبل الالتحاق .

5 – يؤخذ إقرار كتابي من ولى الأمر بتسليمه واستلامه في المواعيد المتفق عليها .

6 – تقوم اللجنة المشرفة على دار الحضانة بالبت في طلبات الالتحاق المقدمة من أولياء الأمور .

مدة الدراسة:

تنقسم مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة في مصر إلى قسمين هما :

أ. دور الحضانة : وتقبل الأطفال منذ الميلاد وحتى سن ثلاث سنوات .

ب. رياض الأطفال : وتقبل الأطفال من سن 4ـ 6 سنوات .

ويعتبر أول أكتوبر هو بداية السنة الدراسية عند حساب سن القبول، هذا مع إمكانية قبول أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات في حدود ثلاث شهور .

وبذلك تكون الفترة التي يقضيها الأطفال داخل الروضة هي عامان .

الإشراف التربوي على مؤسسات رياض الأطفال:

ينقسم الإشراف التربوي على هذه المؤسسات إلى جهتين هما :

1 – **وزارة الشئون الاجتماعية** : وتشرف بمقتضى القانون رقم 50 لسنة 1977 على دور الحضانة الحكومية والخاصة، والتابعة للجمعيات والأفراد. وجميع دور الحضانة التابعة للشئون الاجتماعية لا تخضع لأي إشراف تربوي، وهي في معظمها تجارية، ولا تهتم بتوفير الأنشطة أو المعدات أو أدوات اللعب اللازمة .

2 – **وزارة التربية والتعليم** : وتشرف من خلال :

أ. إدارة الحضانة ورياض الأطفال التابعة للإدارة العامة للتعليم الابتدائي، والتي تشرف على فصول الحضانة ورياض الأطفال الملحقة بمدارس اللغات التجريبية .

ب. الإدارة العامة للتعليم الخاص: والتي تشرف على مدارس الحضانة الخاصة طبقًا لقانون التعليم الخاص رقم 6 لسنة 1969، والذي حل محله القانون رقم 139 لسنة 1981 كما تشرف على فصول الحضانة الملحقة بالمدارس الحكومية.

ويلاحظ أنه لم يكن لقسم الحضانة ورياض الأطفال التابع للإدارة العامة للتعليم الابتدائي ثمة إشراف فعلى على المؤسسات القائمة ـ لقلة العدد آنذاك ـ.

ثم صدر القرار رقم(150) لسنة 1989 والذي جعل رياض الأطفال التابعة والملحقة بالمدارس الرسمية أو الخاصة للأشراف الفني والتربوي والإداري لوزارة التربية والتعليم.

ويلاحظ من التطور التاريخي لنشأة رياض الأطفال في مصر، أن وزارة التربية والتعليم تولت الإشراف على رياض الأطفال منذ عام 1954ـ 1965، ثم تخلت عن مسئولية الإشراف إلى وزارة الشئون الاجتماعية، ولكن بما أن مسلمة بأن وزارة التربية والتعليم مسئولة عن إعداد النشء، لذلك يكون من الضروري إشراف الشئون على مؤسسات رياض الأطفال مع الاستفادة من خبرات العاملين بوزارة الشئون الاجتماعية، على أن يكون لقسم الحضانة ورياض الأطفال بالوزارة وكالة مركزية مستقلة إداريًا وفنيا، وأن تنشأ في كل محافظة إدارات تابعة لها، مع مراعاة أن تحدد الدولة معايير للإشراف عما يجب أن تكون عليه رياض الأطفال، ثم يتم الإشراف والمتابعة على أساس هذه المعايير.

المقومات المادية والبشرية للتربية في رياض الأطفال المصرية:

ويتأثر نظام العمل في الروضة بجانبين هما: الجانب البشرى ـ الجانب المادي ويؤثر هذان الجانبان بشكل مباشر وغير مباشر على مدى كفاءة الروضة في تحقيق أهدافها الموضوعة لها، وسيعرض الباحث لهذان الجانبان بالتفصيل فيما يلي:

أولا: الجانب البشرى:

ويشمل: معلمة الروضة ـ مديرة الروضة ـ موجهة الروضة، وسيعرض لهم الباحث على النحو التالي:

1. **معلمة الروضة**: حظيت مرحلة ما قبل المدرسة بالاهتمام الكبير فبعد أن تم وضع مناهج قومية لرياض الأطفال، ظهرت الحاجة إلى الإعداد التربوي للمعلم.

وبدت الحاجة ملحة في ظل الأوضاع الحالية لرياض الأطفال حيث تتولى الإشراف على رياض الأطفال معلمات غير متخصصات إلا في حالات قليلة.

وقد بدأت كلية التربية جامعة حلوان منذ نشأتها عام 1982 في إعداد معلمة رياض الأطفال إذ ضمت هذه الكلية شعبة رياض الأطفال، وقد أخذت كليات أخرى في إعداد معلمة هذه المرحلة منها كلية التربية جامعة طنطا.

وفي نفس هذا الوقت استمرت دور المعلمين والمعلمات تعد طالباتها للعمل في دور الحضانة ورياض الأطفال إلى أن صدر قرار وزاري بإيقاف القبول في هذه الدور وإعداد معلمات هذه المرحلة على مستوى التعليم العالي إذ أن شعب الطفولة بكليات التربية لا تخرج غير أعداد بسيطة لا تكفى لسد هذه الحاجة لذلك تم البدء في إنشاء كليات متخصصة لرياض الأطفال كان نواتها كلية أنشئت في الجيزة عام 1988 وأخرى في الإسكندرية عام 1989.

وتهدف هذه الكليات إلى إعداد متخصصات في رياض الأطفال.

وواكب تطور إعداد معلمة الروضة تطوير التعليم بصفة عامة، فالمعلمة هي محور وركيزة العملية التعليمية، وأنه ما لم يكن هناك معلم واع مقتدر من الناحية العملية والخلقية والنفسية والصحية، فقد يكون من الاستحالة أن تتحقق رسالة التربية وغاية التعليم، بل أن السياسات التعليمية مهما كانت الدقة المتبعة في صياغتها، ومهما توافر لها من أدوات التنفيذ المادية، والتقنية الحديثة، والإدارة الفعالة. . . فربما ذهب كل ذلك أدراج الرياح إذا أصاب عملية إعداد المعلم خلل ما.

2. **مديرة الروضة**: حدد القرار الوزاري رقم(150) الصادر بتاريخ 4/ 7/ 1989 مؤهل مديرة الروضة بأن تكون من حملة المؤهلات العليا في تخصيص الطفولة، ويفضل أن تكون حاصله على دراسات عليا في مجال التخصص (ماجستير- دكتوراه)، مع ضرورة حصولها على

دورات تدريبية في مجال تربية الطفل، ولكن الواقع غالبًا ما يكون غير ذلك، فالأقدمية في شغل الوظيفة بجانب التقارير السنوية من أهم شروط شغل الوظيفة الأعلى، ولا يهم بعد ذلك المؤهل العلمي والتخصص فيه، لذلك نادرًا ما توجد مديرة مؤهلة تربويًا لشغل هذه الوظيفة خاصة وقد فُتح الباب أمام أصحاب المؤهلات المتوسطة لشغل وظائف الإدارة حتى مدير عام بدون شرط المؤهل التربوي.

3. **موجهة الروضة**: يبين تقرير المجالس القومية المتخصصة أن مستقبل التعليم في مصر لا يتوقف فقط على وضوح الرؤية بالنسبة لفلسفة التعليم وأهدافه، ولا على تطوير مناهجه وأساليبه، وتوفير أفضل الإمكانيات المادية له من مبان وتجهيزات وموارد مالية، ولا على حُسن إعداد وتدريب معلميه، وإنما يتوقف أيضًا على توافر قيادات واعية لإدارته، قادرة على التخطيط العلمي السليم، والتنفيذ الدقيق لخطط التعليم على جميع المستويات، ويعتبر إعداد القيادات التربوية أمر هام وجوهري لإحداث أي تطور أو تحديث في النظام التعليمي، فالقائد هو المنوط به توجيه العاملين معه وتحفزهم والتنسيق فيما بينهم، وتقويم أدائهم، وهو يتطلب مواصفات معينة عند اختياره، ويحتاج إلى إعداد وتدريب متصل ليستطيع إحداث التغيير المنشود.

وقد حدد القرار الوزاري رقم 84 لسنة 1993 ضرورة حصول موجهة رياض الأطفال على البكالوريوس تخصص طفولة أو علم النفس أو الخدمة الاجتماعية، فقد فتح هذا القرار الباب أمام غير المؤهلات تربويًا للعمل في هذا المجال، حيث أنه إلى الآن ـ وتبعًا لإحصاءات الإدارة العامة لرياض الأطفال ـ لا توجد موجهة واحدة متخصصة ومؤهلة تربويًا على مستوى الجمهورية، فلا تزال الأقدمية فقط هي المعيار الأساسي في الترقية، ومن تستوفى الأقدمية تدخل دورة تدريبية قصيرة من 7ـ10 أيام بمعدل أربع ساعات يوميًا، ومدة المحاضرة ساعتين، بغض النظر عن نوعية المؤهل الدراسي الذي تحمله.

ثانيًا: الجانب المادي:

ويشمل: الموقع ـ المبني ـ البرامج والمواد التعليمية، وسيعرض لهم الباحث على النحو التالي:

أ. الموقع: نصت المادة(16) من القرار الوزاري رقم(150) على عدة شروط للموافقة على فتح رياض الأطفال، منها:

- أن تكون الروضة في موقع آمن لحماية الأطفال من الأخطار.
- أن تكون المدرسة الابتدائية التي ستلحق بها فصول رياض الأطفال من المدارس التي تعمل فترة واحدة، وبنظام اليوم الكامل.
- أن يكون بالمدرسة عدد مناسب من الحجرات الإضافية التي لا يؤدى تخصيصها لروضة الأطفال إلى الحد من قدرة المدرسة على استيعاب تلاميذ المرحلة الأساسية، أو إلى الارتفاع في كثافة الفصول عن المعدلات المقررة.

ويلاحظ أن هذه المادة لم تبين عدد الحجرات اللازمة لافتتاح فصول الروضة، ومساحتها اللازمة لحركة الأطفال.

ب. المبنى: حددت المادة رقم(16) من القرار الوزاري رقم(150) ضرورة أن يتوافر في مبنى الروضة شروط الصلاحية الهندسية والفنية والصحية، وأن يكون مزوداً بالمرافق المناسبة وبخاصة الأفنية ودورات المياه الصحية.

هذا بالإضافة إلى تخصيص رياض الأطفال في الطابق الأرضي على أن تكون جيدة الإضاءة والتهوية ومساحتها مناسبة، وعلى أن تحتوى كل غرفة على حوض منخفض في مستوى الأطفال.

وينبغي أن تقسم قاعة الروضة بحيث تحتوى على عدة أركان هي: ركن الموسيقى ـ ركن الفن ـ ركن اللعب ـ ركن القصص ـ ركن المكعبات، ويحتوى الفناء الخارجي للروضة على: ركن الرمل والماء ـ ملاعب ـ حظيرة للطيور ـ حديقة.

ج. البرنامج والمواد التعليمية: حدد القرار الوزاري رقم(150) الصادر في 4/ 7/ 1989 أن تتولى وزارة التربية والتعليم تشكيل لجنة متخصصة في مناهج طفل ما قبل المدرسة لتأليف كتب الأنشطة المتنوعة، وكتب أدلة المعلم، وتقوم الوزارة بتوزيع هذه الكتب على جميع رياض الأطفال على مستوى الجمهورية، مع منع استخدام أي كتب خارجية لهذه المرحلة.

وتخضع برامج رياض الأطفال التابعة والملحقة للمدارس الرسمية أو الخاصة لخطط وإشراف وزارة التربية والتعليم.

وتشير النظريات التربوية إلى أن الطفل يتعرف على العالم من حوله ويدركه من خلال حواسه، وبالتالي يحتاج الطفل إلى مثيرات لجذب انتباه هذه الحواس، لذلك أصبحت المواد التعليمية ذات فائدة كبيرة في مرحلة الروضة، نظرًا لأنها تشبع حاجات الطفل للاستكشاف والتخيل والإبداع.

ويلاحظ أن هناك تفاوت كبير في الإمكانيات المادية داخل الرياض الحكومية والخاصة، وهذا ينعكس على نوعية المواد التعليمية داخل كل نوع من الرياض، بالإضافة إلى قلة عددها في الرياض الحكومية مقارنة بعدد الأطفال الملتحقين بها، ويرجع هذا إلى قصور التمويل الذي يؤثر على جودة الأداء التعليمي.

إعداد معلمي رياض الأطفال في مصر

تطور الاهتمام بإعداد معلمي رياض الأطفال في مصر:

اهتمت معظم دول العالم بإعداد معلمة ما قبل المدرسة من أجل النهوض بطفل ما قبل المدرسة – فوضعت سياسات خاصة بهذا الإعداد في ظل ظروف وإمكانيات كل دولة، فوضعت البرامج التي تكفل تحقيق ذلك، وقد تنوع هذا الإعداد مابين دراسات الدكتوراه والماجستير ثم البكالوريوس وأخيرًا المؤهل المتوسط تبعا للإمكانيات البشرية، والمادية، وفلسفه الدولة، ونظم التعليم بها.

لذا قدمت الكليات الجامعية دراسات متخصصة لمعلمات ما قبل المدرسة، وذلك بهدف إعداد هؤلاء المعلمات من خلال عدة خبرات لتؤهلهن للقيام بعملهن – بعد التخرج – بشكل مناسب، لذلك وفرت هذه الكليات الأساتذة المتخصصين في مجال الطفولة لتقديم هذه البرامج، والتي اشتملت على مقررات: علم نفس الطفل وطرق التدريس، والمهارات الفنية، والتربية العملية، والكمبيوتر، وإقامة المعسكرات، واللغات الأجنبية، والموسيقى، والفئات الخاصة، والوسائل التعليمية، وتتم هذه الدراسة من خلال المحاضرات، وورش العمل، ومجموعات العمل التي تشرف على التربية العملية بالمدارس.

وبالنسبة للإعداد فقد أوصت إحدى الدراسات أن تكون مدة الإعداد خمس سنوات متصلة على أن تكون السنة الخامسة (سنه امتياز)، على أن يمنح الطالب درجه البكالوريوس في نهاية السنة الرابعة، وذلك لتطوير نظام الإعداد (لمعلمة الطفل بحيث يتم إعداد معلمة متخصصة على قدر من الثقافة العامة مع القدرة على التعامل مع أطفال هذه المراحل على أسس تربوية سليمة.

وتحتاج معلمة الروضة إلى رعاية اجتماعية ومادية وصحية وثقافية؛ بالإضافة إلى رعاية متخصصة تختلف عن غيرها من فئات المعلمين تبعا لطبيعة عملها.

ويتوقف نجاح معلمة الرياض في أدائها لمهمتها إلى حد كبير على إعدادها الإعداد الجيد للعمل بهذه المرحلة؛ مع استمرار تدريبها لمواجهة التطور السريع في شتى المجالات؛ وتظهر أهمية الإعداد للمعلمة بملاحظة أن تخصص من تشرف على الأطفال وكفاءتها في عملها يمكن أن يعوض كل نقص في الإمكانيات والوسائل؛ والعكس غير الصحيح على الإطلاق.

لذلك ينبغي أن يتم اختيار المعلمات للعمل في الرياض بشكل دقيق؛ حيث تعين المعلمات في الروضة لفترة تتراوح بين أسبوع إلى أسبوعين ـ تحت الاختبار ـ وذلك للتعرف على مدى كفاء تهن واستعدادهن للعمل بالروضة؛ مع مراعاة ضرورة النجاح في المقابلة الشخصية التي تعقد للمعلمات.

ويتم تقويم المعلمة من خلال البرنامج اليومي الذي تقوم بتنفيذه؛ ويكون التقويم يوميًّا ومن لحظه لأخرى؛ وبعد انتهاء المعلمة من برنامجها اليومي تجلس مع أكثر المعلمين خبره بالروضة والمديرة لمعرفة نقاط القوه والضعف في برنامجها.

ومع تزايد الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة من الدول؛ والحكومات؛ أو المؤسسات الخيرية والخاصة ازداد الاهتمام بمعلمات الروضة وبالأخص على المستوى الكمي، وظهر العديد من الدراسات والمؤلفات التي تتناول معلمة تلك المرحلة وبخاصة في فترة الثمانينيات؛ والتسعينيات من القرن الحالي؛ ومن هذه المؤتمرات: مؤتمر عن تطوير مرحلة الطفولة المبكرة؛ عقد في البيت الأبيض الأمريكي تحت عنوان White House Conference

on Early Childhood Development بتاريخ 23 من ابريل 1997؛ والذي أشار إلى أهميه إعداد معلمة الروضة واستمرار تدريبها؛ وأهميه حصولها على برامج متخصصة من الجامعات بعد التخرج. كما أولى المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته؛ والذي عقد في القاهرة في الفترة من 19ـ24 من أكتوبر 1996 أهمية قصوى لإعداد المعلم؛ فتوصل التقرير النهائي لهذا المؤتمر إلى أن هناك أربعة محاور لتطوير معلمي رياض الأطفال (معلمي الطفل) هي:

1ـ نظم الاختيار والقبول. 2ـ التدريب.

3ـ الإعداد. 4ـ الرعاية.

إذ أن الاختيار السليم للمعلمة يعتبر من أهم العناصر التي تتيح الفرصة لمؤسسات الإعداد للقيام به على خير وجه؛ ومن أجل اختيار العناصر المناسبة لمعلمي الطفل، فإنه إلى جانب شرط المجموع في الثانوية العامة يفضل وضع معايير مقننه للاختيار مثل: الاتزان النفسي – الرغبة والدافعية في ممارسه المهنة – الخلو من العيوب الخلقية – الإتبكار ومهارات الاتصال والمهارات الخاصة. . . إلخ.

كما ركز المؤتمر القومي للطفولة والأمومة في مصر: رؤية مستقبليه؛ والذي عقد في القاهرة في الفترة من 20 ـ من22 نوفمبر 1999؛ على أن إعداد معلمه الرياض وتدريبها عمليه متكاملة؛ فلا ينبغي أن تهتم بإعداد المعلمات في مؤسسات الإعداد بواسطة برامج جيده تكفي لإعدادهم في الجوانب الثلاثة للإعداد (تخصص ـ ثقافي ـ مهني)؛ بل ينبغي عمل برامج تدريبيه مستمرة لهؤلاء المعلمات بعد تخرجهم وفي أثناء الخدمة لإطلاعهم على المعلومات الحديثة؛ وتنمية مهاراتهم المختلفة؛ وتنميتهم مهنيًا.

تعتبر معلمة الروضة حجر الزاوية داخل الروضة؛ فهي أول من يتعامل مع الطفل الذي يعتبر "عجينه لينة" تستطيع تشكيلها وفق ما تريد؛ إذ تلعب دورا مهما في حياه طفل الروضة؛ وتقع على عاتقها مسئولية تنشئه الأطفال تنشئه تربوية ونفسية سليمة.

تتطلب مرحلة رياض الأطفال نوعية خاصة من المعلمات لهن من المعرفة بأصول علم نفس الطفل، وبالطرق التربوية المناسبة خبره لتستطيع مواكبه نمو الطفل وتوجيهه الوجهة

الصحيحة في مرحلة من مراحل حياته المهمة؛ وهذا يلقى مسئولية أكبر على أهمية انتقاء نوعيه متميزة من هؤلاء المعلمات والعمل على إعدادهن ثم تدريبهن قبل الالتحاق بالخدمة؛ وفى أثناء الخدمة لمواكبة التطورات المحلية والعالمية.

وتقوم المعلمة بتنشئة الأطفال تنشئه اجتماعية مرتبطة بقيم وتقاليد المجتمع الذي يعيشون فيه؛ كما أنها ترشد وتوجه الأطفال؛ لتكون حلقه اتصال بين الروضة والمنزل لمساعدة الأسرة على حل المشكلات التي تعترض أطفالهم؛ لهذا تحتاج المعلمة دائما إلى التطور والإلمام بوسائل المعرفة الحديثة التي تزيد من عطائها للأطفال والمجتمع.

وقد أدى التطور في شتى مجالات المعرفة بصفة عامة؛ وفى مجال التعليم بصفة خاصة ـ كمجال يتأثر ويؤثر في المجالات المختلفة المحيطة به إلى تغيير النظرة إلى طفل الروضة؛ فقد أصبح هذا الطفل عنصراً إيجابيًا مشارك للمعلمة في الأنشطة؛ إذ تترك له المعلمة بعضًا من حرية التصرف؛ ليشعر الطفل بأنه يقوم بعمل بوحي من ذاته ووفق رغبته وإرادته، تماشيًا مع فلسفة مرحلة رياض الأطفال التي تقوم على التكامل بين التعلم والعمل واللعب.

ويلاحظ أن الطفل يتعلم بصفه عامة في أثناء اللعب؛ فلا مكان في هذه السن المبكرة للمواد الدراسية المنفصلة؛ بل الأساس هنا أن تقدم للطفل البيئة التي تضم الخبرات التربوية المتنوعة؛ حتى يعايش مواقف الحياة الطبيعية مترابطة ومتكاملة ليقدم عليها ويتجاوب معها ويكتسب منها؛ وتحقيق هذه الفلسفة وتلك الغايات يرتكز بشكل أساسي على المعلم إلى جانب باقي مكونات الموقف التعليمي ككل.

وحتى تحقق المعلمة هذه الغايات ينبغي أن تتوافر فيها العديد من الصفات مثل: الجرأة والاستكشاف؛ والقدرة على التأثير في الغير؛ والمرونة، والثقة بالنفس؛ والجرأة في المحاولة والتجريب؛ والقدرة على تكوين علاقات اجتماعية مع أولياء الأمور؛ والقدرة على الإطلاع على الجديد في مجال عملها.

وتعتبر المعلمة من أهم العوامل التي يتوقف عليها تكيف الأطفال مع روضتهم؛ لأن الأطفال في هذه السن الحرجة في حاجة ماسة إلى معلمه ذكية؛ ونشيطة؛ ومبدعة؛ ومرنة والدور الرئيسي للمعلمة داخل الروضة هو خلق بيئة رياضية؛ وعاطفية، وفكرية،

واجتماعية، بحيث يستطيع الأطفال أن يتعلموا منها، بالإضافة إلى مسئولية المعلمة عن اختيار البرامج المناسبة للأطفال؛ وتطوير الأهداف الخاصة بها؛ وتغطيتها بالأنشطة المختلفة التي تناسب: احتياجات الأطفال. **وتقوم المعلمة بعملها داخل الروضة من خلال إطار محدد تحكمه وبعض القواعد الأساسية؛ وهى:**

1ـ بناء الثقة والإحساس بالأمان عند الأطفال.

2ـ خلق مواقف مشتركه تجمع الأطفال في أشياء تهمهم.

3ـ استثمار وقت الأطفال في الرياض الاستثمار الأمثل.

4ـ احترام الأطفال كبشر لهم قيمه.

5ـ الاهتمام بملاحظه سلامة نمو الطفل بصفه مستمرة.

6ـ أن يكون السلوك أمام الأطفال نموذجيا؛ مع الصدق في المشاعر.

ويمكن تقسيم عمل المعلمة داخل الروضة إلى:

ـ المعلمة كمنفذه للبرنامج المعمول به. ـ المعلمة كنموذج سلوك يحتذي به.

ـ المعلمة كمنفذه لتعزيز السلوك الإيجابي للأطفال.

وبصفة عامة فإن معلمة الروضة تمر في أثناء عملها بأربع مراحل تطوريه، وهى:

أ – **المرحلة الإحيائية**: وتستمر لفترة العامين الأولين من استلام العمل، ويغلب الحماس على هذه الفترة، وتحتاج المعلمة فيها إلى التشجيع، وبث الثقة والإرشاد.

ب – **مرحلة الدعم**: وتستمر لمدة عام اعتبارا من سنتين إلى ثلاث سنوات بعد استلام العمل، وتدعم فيها المعلمة ما اكتسبته في المرحلة الأولى من خبرات، وتحتاج المعلمة في تلك المرحلة إلى نصائح الزملاء القدامى، والاستشارات من المتخصصين.

ج – **المرحلة التجديدية**: وتستمر اعتبارا من السنة الثالثة إلى الرابعة بعد استلام العمل، وفيها تشعر المعلمة بالملل والروتين، وترغب في التجديد.

د – **مرحلة النضج**: وتستمر من السنة الرابعة إلى الخامسة بعد استلام العمل، وتحتاج فيها المعلمة إلى حضور مؤتمرات وبرامج على مستوى عال، بحيث تعطى لها دفعة قوية إلى الأمام في تخصصها.

ومما سبق يمكن استخلاص دور المعلمة في الروضة كالتالي :

1ـ أن يكون لدى المعلمة القدرة على الملاحظة والانتباه .

2ـ أن تكون المعلمة واعية بحاجات الأطفال وطبيعتهم .

3ـ أن يتوافر لديها العديد من الأفكار الأصيلة .

4ـ أن تعنى المعلمة المخاطر التي قد تتعرض لها سلامة الأطفال .

5ـ أن تكون لديها القدرة على خلق الأدوار المختلفة للأطفال تبعا للفروق الفردية .

6ـ أن تنمى قدرات الأطفال المختلفة من خلال مواقف تعليمية متنوعة .

7ـ أن تكون جسور ثقة بينها وبين الأطفال ومع زملائها ؛ ومع إدارة الروضة ؛ ومع أولياء الأمور .

8ـ أن تشرف المعلمة على ترتيب ساحات اللعب .

9ـ أن ترتب المعلمة أركان الروضة ؛ مع توفير الخامات اللازمة بكل منها .

نشأة تاريخية لإعداد معلمات رياض الأطفال في مصر:

في عام 1916 أنشأت بصفه مؤقتة نوع جديد من الدراسة في مدرسه المعلمات الأولية ببولاق وكان يختص بإعداد معلمات المدارس الأولية الراقية للبنات ، وحتى عام 1936 كانت تعد معلمات رياض الأطفال في القسم الإضافي بمعلمات شبرا ؛ ثم أنشئت شعبة لرياض الأطفال على مستوى التعليم العالي بمعهد التربية للمعلمات : وقد تخرجت أول دفعه في هذا المعهد عام 1940 ؛ وكان عددهن 12 معلمه ؛ وقد ساعد ذلك على إنشاء المزيد من رياض الأطفال .

ومع ظروف المجتمع المصري في تلك الفترة – قبل تحوله إلى الاشتراكية – عام 1951 ، ثم صدور القانون رقم (143) لتنظيم التعليم الابتدائي ؛ والذي أعتبر فيه التعليم الابتدائي إلزاميًا ومجانيًا لجميع الأطفال ؛ ويقبل الأطفال من سن 6ـ12 سنه ؛ ومدة الدراسة به 6 سنوات ، على أن تكون السنتان الأولتان فيها لرياض الأطفال ؛ وتكون الدارسة مشتركة في الرياض ؛ وبعد صدور هذا القانون أصبحت رياض الأطفال أساسية في السلم التعليمي ، واهتمت الوزارة بتزويد هذه المدارس بمعلمات مؤهلات من خريجي القسم الإضافي بمعلمات شبرا ومعهد

التربية . وبعد قيام ثورة 1952 صدر القانون رقم (210) لسنه 1952 بشأن تنظيم التعليم الابتدائي ، أصبح التعليم الابتدائي إلزاميًا ؛ فتحولت رياض الأطفال إلى مدارس للابتدائي ، وتم تصفيه أقسام إعداد معلمات رياض الأطفال بمدارس المعلمات ، إضافة إلى تغيير آخر حدث على المستوى الجامعي ، إذ تحول مسمى قسم رياض الأطفال بكلية البنات ـ معهد التربية للمعلمات ـ جامعه عين شمس إلى الاقتصاد المنزلي ويضم داخله عدة شعب هي : شعبة التغذية ؛ وشعبه دراسات الطفولة التي تحولت فيما بعد إلى قسم مستقل لدراسات الطفولة وهكذا تم تغيير شكل الجهة التي تقوم بإعداد المتخصصات في مجال الطفولة ، وفي عام 1979 طورت مناهج دور المعلمين والمعلمات ، وقام هذا التطوير على عدة أسس هي :

1ـ الإبقاء على النظام الحالي لإعداد معلم المدرسة الابتدائية بدور المعلمين والمعلمات ، وكذلك من حيث القبول ، وعدد سنوات الدراسة .

2ـ التركيز في الصفوف الثلاثة الأولى على إعداد الطالب ليكون مدرس فصل ، ثم الاهتمام في الصفين الربع والخامس بإعداد الطالب نفسه ليكون مدرس ماده أو مجموعه مواد متقاربة .

3ـ يستبدل نظام التشعيب الحالي في الصفين الرابع والخامس بنظام آخر جديد للتشعيب ـ محدود الاختيار ـ .

4ـ تقسم الدراسة في النظام الجديد للصفين الرابع والخامس إلى جزأين أساسين هما : ـ

أ – شعبة اللغة العربية والمواد الاجتماعية . ب ـ شعبه الرياضيات والعلوم .

ويدرس الطلاب في كل شعبه مجموعة من المواد التخصصة بالإضافة إلى مجموعه أخرى من المواد التربوية المشتركة ؛ بهدف أن يعمل الخريجون بعد ذلك مدرسي مواد وفق تخصصهم .

5ـ بالنسبة إلى التربية الرياضية والفنية والموسيقية والزراعية والاقتصاد المنزلي والحضانة ورياض الأطفال يختار الطالب في هذه المجموعة مادتين فقط حسب ميوله الشخصية ؛ ووفق احتياجات المحافظة بحيث تكون المادة الأولى أساسيه وتدرس في سبع حصص أسبوعيًا ؛ والمادة الثانية فرعيه تدرس في حصتين أسبوعيا وذلك في الصفين الرابع والخامس ؛ وبهذا يتمكن الطالب بعد التخرج من العمل مدرس مادة في أحد المجالات التي اختار دراستها في الشعب الأصلية .

ومما سبق يتضح أن إعداد معلمات رياض الأطفال كان يتم على مستوى أقل من المستوى الجامعي؛ كما يلاحظ أن الملتحقين بدور المعلمين والمعلمات كانوا من الحاصلين في الشهادة الإعدادية على مجموع درجات اقل من الملتحقين بالثانوي إلى العام؛ مما يجعل هناك شك في مستواهم العملي بعد التخرج؛ هذا بالإضافة إلى أن متطلبات العمل داخل الرياض ـ نظريات علم النفس، الفروق الفردية؛ أركان الروضة؛ تنفيذ الأنشطة؛ استخدام التكنولوجيا؛ فلسفة الروضة. . . إلخ، قد لا تتوافر في هؤلاء المعلمين.

النظرة الحديثة لإعداد معلمات رياض الأطفال في مصر:

أثرت مجموعه من العوامل في المجتمع المصري؛ مما جعلت الدولة تهتم بالتوسع في إنشاء رياض الأطفال وبالتالي التوسع في إنشاء مؤسسات لإعداد معلمات الرياض، لمواجهه هذا العجز في إعداد معلمات الرياض؛ إضافة إلى أن مستوى المعلمات العاملات في الرياض – دون المستوى الجامعي – كان لا يواكب التغيرات السريعة الحادثة في المجتمع.

وكان من أهم العوامل التي أثرت على المجتمع المصري، وأدت للتوسع في إنشاء الروضات ما يلي:

1. العوامل السكانية.
2. العوامل الاجتماعية.
3. العوامل الاقتصادية.
4. تطور أجهزة الإعلام والاتصال والتكنولوجيا.
5. التقدم في مجال دراسات الطفولة.

وسيعرض الباحث لهذه العوامل فيما يلي:

أولا: العوامل السكانية:

تشهد مصر انفجاراً سكانيًا كبيراً؛ إذ يلاحظ تضاعف عدد سكان البلاد في مصر مابين 1897؛ 1947ـ أي في حوالي خمسين سنه – ثم تضاعف مره ثانيه مابين أعوام 1947؛ 1976ـ أي في خلال ثلاثين سنه – ثم شهدت فتره ما بعد حرب أكتوبر 1973 ارتفاعا مستمرا في معدلات المواليد؛ والملاحظ أن حده المشكلة السكانية في مصر لا تتمثل فقط في ارتفاع معدلات النمو السكاني؛ ولكنها تتأثر ببعدين آخرين هما:

1ـ سوء توزيع السكان جغرافيا . حيث يتركز السكان حول الشريط الضيق لوادي النيل .
2ـ انخفاض مستوى التعليم؛ وبخاصة بين الإناث .

وقد بلغت معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ذروتها في منتصف الثمانينيات (3٪)؛ ثم أخذت في التراجع لتصل إلى (2.6٪) سنه 1991؛ مع ملاحظه أن معدلات المواليد والوفيات انخفضت خلال الثمانينيات ؛ وقد لعب التغير في معدلات الخصوبة دورا في اتجاه معدل نمو السكان إلى الانخفاض خلال الصف الثاني من الثمانينات؛ وذلك نتيجة لعدة عوامل هي : تعليم المرأة؛ زيادة نسبه النساء العاملات، الجهد الإعلامي، تنظيم الأسرة؛ وتتوقع خطة التنمية الحالية أن تنخفض معدلات الخصوبة بما يؤدى إلى انخفاض معدلات المواليد إلى 29 في الألف في نهاية الخطة، وبصفه عامه فإن المتغير السكاني يلعب دورا واضحا في علاقته بالتعليم والذي يتمثل في :

حركه التسجيل، والاستيعاب (الطلب على التعليم)، حركه الهجرة (الداخلية والخارجية)، تكافؤ الفرص التعليمية، نوعية التعليم، كلفة التعليم.

ونتيجة لهذا الانفجار السكاني الذي تشهده مصر، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن تأثرت البنية الاقتصادية في المجتمع وبناء الأسرة، فازداد الازدحام في المدن وقل في الريف، مما ساعد على ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية، مثل زيادة أزمة الإسكان مما اضطر الأسر للعيش في مساكن محدودة المساحة وفي عمارات متلاصقة تفتقر إلى ساحات اللعب الضروري في حياه كل طفل، إضافة إلى ازدحام هذه المساكن، مع شدة الضوضاء، ورداءة تهوية هذه المساكن، مع ازدحام غرفها بالأثاث مما يعوق حركة الطفل ولعبه، كما يمنع الوالدان الطفل الصغير من الاقتراب من أماكن معينة بالبيت خوفا على الأدوات والأجهزة التي يصعب شراؤها مره ثانية .

وهكذا نلاحظ أن هناك زيادة مطردة في معدل المواليد، وبالتالي في إعداد الأطفال الملتحقين بالرياض عند بلوغهم سن أربع سنوات، وهذا بالتالي يتطلب توافر عدد كبير من المعلمات المتخصصات للعمل مع هؤلاء الأطفال داخل الرياض لتهيئتهم من جميع الجوانب الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية للمرحلة الابتدائية من خلال الأنشطة واللعب .

ثانيا: العوامل الاجتماعية:

طبقت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينيات، وقد صاحب ذلك ظهور العديد من المظاهر السلبية منها: ظهور السلع الاستفزازية داخل بعض المناطق التجارية لطبقه معينة، وظهور أنماط استهلاكية سيئة، وإنشاء مصانع استثماريه برأس مال كبير ـ غالبًا ما يكون قروضًا من البنوك الوطنية ـ تنتج سلعا صغيره وغير حيوية بالنسبة للمجتمع كاللبان والشيكولاته، مما ساعد على حده الفوارق بين طبقات الشعب، وصاحب ذلك فوضى واهتزاز في القيم أدى إلى إصابة بعض فئات المجتمع بالتفكك الاجتماعي.

كما ازدادت في نفس الفترة الدعوة للمساواة بين المرأة والرجل، وطالب المفكرون أن تأخذ المرأة حقها في التعليم والعمل، وبعد تخرج المرأة.

من الجامعة تلتحق بالعمل، فأصبحت تخرج بشكل يومي منتظم، هذا بالإضافة إلى تغير شكل الأسرة من الشكل الممتد للعائلة قديمًا ـ إلى الشكل النووي ـ حديثا ـ الذي يقتصر على الزوجين والأبناء مما جعل الحاجة ملحة إلى وجود معلمات متخصصات تعتني بالأطفال في غياب الأم.

ونتيجة للحياة العصرية، وظهور المستحدثات التكنولوجية، ووجود الأسرة النووية التي تعيش في أماكن ضيقة، انفصل الطفل عن أجيال كانت تعيش معه قديما مثل الجدود والأعمام داخل بيت العائلة الكبير، مما كان يتيح للطفل فرصًا للتعامل الاجتماعي المتنوع مع هذه الأجيال، مما يساعد على التقاط القيم والمعايير والمفاهيم من خلال أوساط متعددة.

لذا أصبح المجتمع في حاجة إلى إنشاء مؤسسات لرياض الأطفال تعمل بها معلمات ذات كفاءات خاصة للتعامل مع الأطفال في تلك الرحلة الحرجة والحساسة من حياتهم، لتعويدهم على العادات الإيجابية والسلوكيات السليمة وبعض القيم النبيلة خاصة في ظل غياب الأم وخروجها للعمل.

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

بالرغم من تطبيق مصر لنظام الخصخصة من أجل الإصلاح الاقتصادي إلا أنه لا تزال

هناك فجوه بين معدل الزيادة السكانية، ومعدلات النمو الاقتصادي التي لا تفي بحاجه المجتمع وطموحاته، ومن أجل تضييق هذه الفجوة لجأت الحكومة إلى طرح العديد من المشاريع أمام المستثمرين، ولكن طبيعة الاستثمارات الموجودة عاده في إطار احتكارات عالمية تنظر إلى مصلحتها الاقتصادية البحتة، دون أي اعتبارات أخرى، وهنا تتمثل خطورة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية دون قاعدة صلبه من القدرات الذاتية يؤهل إليها التعليم المتطور – بدءا من الروضة حتى الجامعة –لامتلاك مقوماتها وعناصرها.

وتعتبر البطالة أحد المشاكل الرئيسية التي تواجهها مصر، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب هي:

1ـ نظم التعليم العام والفني. 2ـ التدريب المهني.

3ـ زيادة السكان. 4ـ تدفق العمالة غير المؤهلة إلى سوق العمل.

وقد أدت هذه الأسباب مجتمعه معا إلى اختلال كمي ونوعى بين قوة العمل وفرص العمل التي خلفها أسلوب الإنتاج المنحاز إلى الكثافة الرأسمالية خاصة في المشروعات العامة، ومن المتوقع زيادة حدة البطالة في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي – خطوات الخصخصة ـ، نظرا لأن تقليص فائض العمالة في القطاع العام (الحكومة وقطاع الأعمال) يعتبر جزءاً من عملية التكيف الهيكلى.

ويلاحظ بصفة عامة أن هناك زيادة مستمرة في أسعار السلع والمنتجات الغذائية في مصر، ولكن لا تواكبها زيادة بنفس النسبة في الأجور، مما أدى إلى مشاركة المرأة لزوجها في الحياة العملية لمواجهة أعباء الحياة.

ونتيجة لما حدث في مصر من تغيرات اجتماعية واقتصادية، نشأت أزمة اقتصادية من ناحية، وتغيرات في التركيب الطبقي الاجتماعي من ناحية أخرى، مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة للأسر المصرية، وبخاصة بين ذوى الدخل المحدود من موظفي الحكومة، وفي نفس الوقت ظهرت طبقة أخرى جديدة أطلق عليها الرأسمالية الصغيرة، والتي بدأت تنمو بشكل كبير كل يوم – بدءا من السبعينيات وإلى الآن – حتى صارت تمثل الآن ما يطلق عليه مجموعة رجال الأعمال والتي أصبحت تتحكم في الكثير من النواحي الاقتصادية داخل مصر، وخاصة

بعد الاتجاه نحو الخصخصة، وبيع القطاع العام والشركات الخاسرة. لذا كان التوسع في إنشاء رياض الأطفال ضرورة مهمة لجميع فئات وطبقات المجتمع، وهذا التوسع في المباني يواكبه ازدياد يتناسب معه في إعداد المعلمات المطلوب عملهن داخل هذه الرياض من أجل إعداد أطفال متميزين وتلبيه إمكانياتهم واستعداداتهم، وهذا يتطلب تخريج نوعية معينة من المعلمات المتخصصات.

رابعا: تطور أجهزة الإعلام والاتصال والتكنولوجيا:

لقد أصبح التعليم استثماراً في البشر وإعداد الأمة لتطلق طاقات الإنتاج والإبداع والابتكار الكامنة فيها، ومن ثم أصبح التعليم هو آلية التقدم الاقتصادي في ظل التنافس العالمي القائم على تميز الإنتاج وفتح أسواق جديدة، ولكي تتحقق أهداف التنمية لابد من إعداد جيل جديد يستطيع أن يتعامل مع لغة العصر، خاصة في مجال ثورة التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، حتى يستطيع هذا الجيل أن يتآلف مع التكنولوجيا ويطوعها على أن يبدأ ذلك منذ الصغر وينتشر في أسلوب التعليم، فيصبح طابعا مميزا للعملية التعليمية.

ويلاحظ أن من سمات العصر الحاضر تفجر المعرفة، وتزايد أبعادها، مما يصعب على التعليم أن يلاحقها، وقد أحدثت هذه الظاهرة تغيرا جذريا في بنية الحضارة المعاصرة، فتقدمت العلوم والتكنولوجيا تقدما عظيما، مما ساعد على زيادة اتساع الهوة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة، كما زادت أنماط التحديات، بذلك ازدادت الحاجة إلى نظم تعليم حديثة ومرنة، تستطيع مواجهة التغيرات الحديثة التي تحدث في شتى أنواع المعرفة عبر أدوات الاتصال الحديثة، لهذا فعلى التعليم أن يقوم بعدة مسئوليات جديدة ليواكب هذا العصر.

وتلعب وسائل الاتصال دورا حيويا في عمليه نقل الآراء والأفكار عبر الأفراد لتصل إلى مجتمعات متعددة، وقد ازدادت وسائل الإعلام والاتصال بشكل ملحوظ نتيجة للاختراعات المتوالية، بداية من الإذاعة، ثم التليفزيون، ثم الصحافة، ثم الفيديو، ثم الأقمار الصناعية، ثم أطباق الإرسال (الدش)، ثم التليفون المحمول.

ويعتبر هذا الغزو التكلنولوجي سلاحًا ذا حدين، فهو تقدم علمي، وتقنية حديثة تربط الفرد بما يدور حوله في العالم الخارجي، ولكن في نفس الوقت لابد من إعداد هذا الفرد إعدادا

سليما في جوانب الحياة كافة، بحيث يكون قادرا على اختيار ما يناسب قيم مجتمعه وعاداته وتقاليده من برامج ومواد إعلامية، وبخاصة عندما يكون هذا الفرد مسئولا عن أسرة وبها أطفال، حتى لا تفسد قيم المجتمع وأخلاقياته كما حدث في مصر في السبعينيات مع بداية عصر الانفتاح، وما صاحبه من اختلال وفوضى واهتزاز للقيم.

وتقوم وسائل الإعلام بالتنشئة الاجتماعية في مجالات متعددة حيث تباشر كل مجموعة تأثيرات معينة على الطفل، ولكل منها وظيفة في إعداد الطفل للحياة الاجتماعية، وينبغي إيجاد نوع من التنسيق بين جميع وسائل الإعلام والثقافة وبين مؤسسات ما قبل المدرسة – حتى لا يحدث أي تناقض بين وظائفها المتنوعة وينعكس ذلك على برامج الأطفال التليفزيونية والإذاعية، وكتب الأطفال بحيث تشكل اتجاهات الطفل وقيمه ومهاراته وعلاقاته بشكل يناسب المجتمع.

لذلك فعلى معلمه الروضة أن توفر بيئة مناسبة لأطفالها، بحيث تصبح الروضة هي المرحلة الأساسية في عملية التطبيع الاجتماعي للطفل، وربطه ببيئته، وتعريفه بمسئولياته وحقوقه، بحيث تمكنهم المعلمة من التعامل مع خبرات الحياة المتنوعة في عصر سريع التغير والانفجار المعرفي.

خامسًا: التقدم في مجال دراسات الطفولة:

ظهر العديد من الفلاسفة والمفكرين الذين أثروا الجهود بآرائهم، فابتكروا أنظمة وأساليب تساعد على تربية الأطفال.

ومن أمثال هؤلاء المفكرين المسلمين ابن سينا، والإمام الغزالي، وابن خلدون، وابن مسكوية، والقابسي، وابن المقفع، والزرنوجي.

وقد أكد ابن سينا على أهمية الاستعدادات الفطرية في اكتساب المعرفة، أما الغزالي فقد رأى ألا يفرض على المتعلم اتجاه المعلم وميله، وأن يتعامل مع المتعلم على قدر فهمه ومراعاة القدرات الفردية للمتعلم، على أن يراعى المعلم اختلاف الفروق الفردية للمتعلم كل حسب قدراته.

وأكد ابن المقفع ـ بالإضافة إلى تأييده لآراء الغزالي ـ ضرورة الرغبة والحرص على التعلم من جانب المتعلم، ثم نادى ابن خلدون بمراعاة التدرج في تعليم الصبيان ومراعاة قدراتهم، فتعليم الناشئين يجب أن يكون قائما على أساس إجمالي المعلومات في البداية، ثم يكون التعليم تفضيلا وبالتدريج بعد ذلك، مع مراعاة درجة نموهم العقلي وقدرة استعدادهم لقبول ما يلقى عليهم.

وقد ذكر الزرنوجي أن على المعلم أن يشخص طبيعة الطفل المبتدئ ومستوى ذكائه، ويعلمه على قدر معرفته من العلوم الضرورية في الحياة.

وأكد القابسي أهمية مراعاة قدرة كل طفل على التعلم وتمكينه من القيام بالتمرينات التي تصلح له لتنمية مواهبه الملائمة لمطالب البيئة، فكان يحرص على تكوين الشخصية المنسجمة القادرة على التكيف مع البيئة والاعتماد على النفس.

ويتضح من ذلك أن الفلاسفة العرب اهتموا بمراعاة الفروق الفردية بين الأطفال، وميول وقدرات كل طفل على التعليم. . . وهذا ما تنادى به التربية الحديثة الآن.

كما اهتم العديد من المفكرين والفلاسفة الغربيين بتربية طفل ما قبل المدرسة، ومن أمثال هؤلاء المفكرين: كومينويس، روسو، بستالوزي، جون لوك، منتسوري، فروبل، جون ديوي.

وقد أسهم جون كومينوس في إنشاء مؤسسات لتعليم الأطفال، وقام بجهود مكثفة في توعية الأمهات بتربية أطفالهم.

أما روسو فكان له دور كبير في تربية الطفل من خلال آرائه وأفكاره عن الطبيعة، حيث كان يرى " أن كل شيء حسن طالما كان في يد الطبيعة، وكل شيء يلحقه الدمار إذا مسته يد الإنسان " ، وكان لآراء روسو دور واضح في تحريك كثير من المفكرين التربويين فظهرت الطرق والأساليب التي تحاول ـ تبعًا لآراء روسو ـ البحث عن أفضل طريقة لتربية الطفل، وفقا لقوانين الطبيعة والبعد عن القيود الجامدة والتفكير المتزمت.

وجاء بستالوتزى فوضع مبدأه التربوي الذي يوضح فيه أن الفعل التربوي لا يكتسب

معناه كفعل تربوي ويحافظ عليه إلا بشرط أن يقام فارق بين القوانين العامة لنمو الطبيعة الإنسانية في أبعادها الثلاثية: الرأس، والقلب، واليد، وبين الطريقة التي تطبق بها هذه القوانين بصورة خاصة في ملموسية الأوضاع وتقلبات الظروف، مع تأكيده على البحث عن أساس التربية داخل الطفل، لذلك فالتربية عنده عملية طبيعية تسير حسب القوانين الطبيعية لنمو الطفل.

وينظر جون لوك إلى المناهج نظرة كلية شاملة تغطى طرائق التعليم، فيوصى بالبدء أولاً بما هو واضح وبسيط قدر المستطاع، مما يعرفه الطفل فعليا، على أن يكون هذا التعليم شيق ليجذب الأطفال، ويوضح لوك ضرورة تخصيص سنة كاملة للطفل ليلعب فيها ويتمرن ويغنى للتعبير عن نشاطه وذلك قبل البدء في الدراسة المنتظمة، ويلفت لوك النظر إلى ضرورة وضع بعض المواد ذات الجانب الترفيهي بجانب المناهج الأخرى التي يدرسها التلاميذ الصغار مثل الموسيقى، والروسية، والزراعة، وذلك حتى لا يصبح اليوم الدراسي مملا للأطفال.

وقد ركزت منتسورى على حرية الطفل في بيئة معدة له خصيصا، مع تزويدها بالإمكانيات اللازمة لنمو الطفل لإكسابه الخبرات الاجتماعية، وأوضحت منتسورى أن هذه الإمكانيات تتضمن: الإمكانيات المادية... من أدوات وأجهزة ذات مواصفات تلائم الأطفال، والإمكانيات البرشية... من معلمات أعدوا تربويا ونفسيا، فيهيئون الظروف المناسبة لنمو الطفل، وهذا يساعد الطفل على شعوره بالرضا والسعادة.

ويعتبر فروبل هو المؤسس الفعلي لرياض الأطفال، حيث أنشأ أول روضة للأطفال عام 1840 وكانت اهتمامات فروبل تركز على نشاط الطفل، مع تأكيد روضته على الألعاب والغناء والهدايا ـ في المناسبات ـ، وكان ذلك متمشيا مع آرائه والتي يوضح فيها أن الطفل تتسلط عليه دوافعه وعواطفه أكثر مما تتسلط عليه أفكاره.

وأوضح ديوى أن إعادة تشكيل شخصية الطفل، هي غاية المدرسة الأخلاقية والسياسية، والتي تحققها عن طريق " المنهج الخلقي "، وتتمثل الوظيفة الأساسية للتربية عند ديوى في مساعدة الطفل على اكتساب " الخلق ".

ويعتقد ديوى أن على المجتمع أن ينظر للتربية من خلال اهتمامات الطفل وقدراته وعاداته

وقيمه، وهذا يؤدى إلى خلق بيئة مناسبة وكفيلة بأن تجعل الطفل يحول مزاياه إلى عادات اجتماعية، تكون ثمرة إدراك ذكى لمسؤولياته.

ويتضح مما سبق أن هؤلاء المفكرين والفلاسفة العرب والغربيين، اهتموا اهتماما واضحا بتربيه الطفل، وكان لكل منهم أتباعه الذين اعتنقوا فكرهم، وقد أيد هؤلاء الفلاسفة على آرائهم بكتبهم وأبحاثهم المتعلقة بتربية الطفل مع التركيز على الجانب النفسي للطفل.

ثم توالت البحوث التي اهتمت بالطفل، فكانت العديد من المؤتمرات والندوات والرسائل العلمية لتغطى جميع جوانب نمو الطفل.

فأثبتت إحدى الدراسات أن طفل الحضانة على قد كبير من الوعي وتحمل المسؤولية والاعتماد على الذات، مع ضرورة تزويد الحضانة بمشرفات مؤهلات، وتوفير أدوات مناسبة للعب الأطفال.

وتوصلت دراسة أخرى إلى الحاجة إلى إثارة خيال الأطفال ونشاطهم وإمتاعهم وتسليتهم، والحاجة إلى اكتساب المزيد من المفردات اللغوية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى وجود برامج تليفزيونية تقدم للطفل لتعنى بمتطلباته، واحتياجات نموه نفسيا وعقليا وبدنيا.

كما اهتمت بعض الدراسات بالتنشئة الاجتماعية للطفل فأوضحت أنه توجد فروق بين الذكور والإناث، كما يوجد اختلاف في المعايير والقيم الموجودة في المجتمعات المختلفة، ذلك لأن الطفل يولد " صفحة بيضاء " وهو لا يعرف المعايير والقيم، ومن خلال وجوده في المجتمع يكتسب هذه القيم والمعايير، ويتكيف لأنماط الحياة السائدة في مجتمعه.

كما توصلت دراسة أخرى إلى أنه على الوالدين عبء كبير من حيث الاستجابة لسلوك الطفل، ومشاركته المواقف والخبرات الاجتماعية المختلفة، والاتجاهات الملائمة.

وبدأت بعض الدراسات تهتم بالتنظيم الإداري لرياض الأطفال، ومنها دراسة توصلت إلى أنه توجد مشكلات مرتبطة بالإمكانيات المادية والبشرية، بالإضافة إلى مشكلات مرتبطة بالنظم والتشريعات، لذا ينبغي العمل على حلها حتى تؤدى رياض الأطفال دورها المأمول.

ثم ظهرت بعض الدراسات التي تقارن بين نظم رياض الأطفال في العالم المتقدم والنامي،

للتوصل إلى بعض الحلول والمقترحات للمشكلات الراهنة، ومنها دراسة هدفت إلى مقارنة نظام رياض الأطفال في كل من الاتحاد السوفيتي واليابان ومصر، ومدى إمكانية الاستفادة من هذا النظام وتطبيقه في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مبادئ أساسية تصلح أن تكون الركائز التي تبنى عليها تربية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة.

وتوصلت دراسة أخرى إلى أنه هناك بعض المشكلات التي تعوق إدارة الأجهزة المسئولة عن تربيه طفل ما قبل المدرسة في مصر، وبخاصة من الناحية التنظيمية، ويمكن الاستفادة من النظم الإدارية المطبقة في إنجلترا.

وهكذا يلاحظ أنه أصبح يوجد تنوع وتطور في جميع الدراسات التي تتعلق بتربية الطفل، وبالتالي توافرت كميات هائلة من المعارف الثرية، والتي تمتلئ بها المجلات والكتب والتي تتناول خصائص الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة، بالإضافة إلى نوعية المؤسسات التي يلتحق بها هؤلاء الأطفال، والأجهزة المسئولة عن إدارتها.

وواكب هذا الاهتمام من الكُتاب والخبراء والباحثين المهتمين بشئون تربية الطفل، اهتمام من الدولة. . . فأنشأت معهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس، ويهتم بالدراسات العليا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في الطفولة، والذي يلتحق خريجيه بالعديد من الجامعات والمراكز العلمية حسب تخصصاتهم، كما تأسس مركز لدراسات الطفولة، بجامعه عين شمس أيضا.

وفي عام 1977 أنشأت الدولة المجلس للطفولة، وذلك لاقتراح السياسات العامة للدولة في مجال الطفولة، وإعداد الخطة القومية الشاملة لها، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الجهات المهتمة بالطفل لتحقيق البناء السليم المتكامل للطفل المصري.

وفي عام 1989 صدر إعلان السيد رئيس الجمهورية عن وثيقة حماية الطفل باعتبار السنوات من 1989ـ 1999 عقدا لحماية الطفل المصري ورعايته، وناشد كافة الأفراد والهيئات الرسمية والأهلية والجمعيات أن تتكاتف معا من أجل تحسين الأحوال المعيشية لجميع أطفال مصر، ذلك لأن تلبية احتياجات الأطفال هي الوسيلة المثلي لتحقيق التنمية البشرية والقومية في المجتمع.

وفي عام 1996 صدر قانون الطفل المصري رقم[2] لعام 1996، الذي تحدد فيه سن الطفولة إلى سن 18 سنة، كما نصت المادة (56) على اعتبار روضة الأطفال كل مؤسسة تربوية قائمة بذاتها، وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية، وكل دار تقبل الأطفال من سن4 سنوات.

من أجل هذا كان من الضروري زيادة الاهتمام بتربية الأطفال في السنوات الست الأولى من عمرهم على أسس علمية سليمة، مع ضرورة التوسع في إنشاء مؤسسات لرياض الأطفال لمواجهة الأعداد المتزايدة للأطفال ـ في سن 4 سنوات ـ ولكن مع مراعاة أن يكون هذا التوسع كمي ونوعي معًا، فتزداد عدد الروضات كمبنى بحيث يكون مطابق لمواصفات الروضة النموذجية، وبها مساحات خالية تسمح للطفل بالمرونة والحركة سواء داخل القاعة أو خارجها، بالإضافة إلى توافر المعلمة المؤهلة، والإدارة المتخصصة، ثم التوجيه الفني المتخصص لنجاح الروضة في تحقيق أهدافها.

التوسع في إنشاء رياض الأطفال المصرية:

انتشرت رياض الأطفال في الفترة الحالية بشكل سريع، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من أمثلة هذه التغيرات ظهور الأسرة النووية، وزيادة السكان، وقلة الفرص المتاحة للطفل للعب مع أقرانه، وخروج المرأة للعمل، وتعرض الطفل للمؤثرات الإذاعية والتليفزيونية، مما جعل الطلب يزداد على مؤسسات رياض الأطفال بحيث كان ينظر إليها في هذه الفترة بأنها تختص برعاية الأطفال في أثناء عمل الأمهات.

وقد حاولت بعض الأسر الاعتماد على مربيات تساعدهم في تربية أطفالهم، ولكن لا تزال هناك محاذير تجاه هؤلاء المربيات خاصة وأن معظمهن غير مؤهل.

ومع التطورات السريعة في شتى أنحاء المعرفة، بحيث أصبح العالم قرية كونية صغيرة، وعصر المعلوماتية، والاتفاقيات الدولية كالجات والسوق الشرق أوسطية وغيرها، إضافة إلى الغزو التكنولوجي المستمر من أجهزه حديثه مثل الانترنت، والدش، والمحمول، إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي الذي أدى إلى فوضى اقتصاديه واهتزاز للقيم، مما ساعد على تغير شكل الحياة في البيت والمجتمع، فكانت الحاجة ملحه إلى التوسع في انتشار مؤسسات رياض

الأطفال، لتستطيع إلى حد ما أن تضع الأسر أطفالها فيها دون خوف عليهم، مطمئنين إلى أن هناك معلمات متخصصات ستتعامل معهم في هذه المرحلة الحرجة من حياتهم، وتقدم لهم برامج تربوية تسهم بصوره فعاله في تهيئتهم للمراحل الدراسية التالية من خلال الأنشطة المناسبة لتنمية قدرات الأطفال المختلفة.

وقد أصبح التحاق الطفل بالروضة أحد التأثيرات البيئية التي تتفاعل تدريجيا مع قدرات الأطفال الصغار لتكون مفاهيمهم الشخصية والاجتماعية والعاطفية والجسمية والإبتكارية. . . إلخ، وقد أجمع الباحثون في تربية الطفل على أن هذه المفاهيم السابقة تتكون في فترة ما قبل المدرسة، كما أكد بياجية في بحوثه التي أجراها أن البيئة المحيطة بالطفل لها دور مؤثر وفعال عليه، حيث تؤثر سلبًا وإيجابًا في قدرة الأطفال العقلية ونموهم الفكري، خاصة في سنواتهم الأولى، إذ تعتبر السنوات الست الأولى من حياة الطفل هي الأساس التكويني الذي يقوم عليه بناء الشخصية، وفيها تتحدد السمات الرئيسية للشخصية، وبذلك تحتل هذه المرحلة موقعا رئيسيا في تطور نمو الطفل.

حيث تعتبر هذه السنوات الأولى من حياة الطفل مرحلة تكوينية يوضع فيها الأساس لشخصيه الفرد، ويكتسب من خلالها عاداته التفاعلية في بيئته الاجتماعية والطبيعية، كما تبرز خلال هذه الفترة أهم المؤهلات والقدرات، وترسم الخطوط الكبرى لما سيكون عليه الإنسان مستقبلاً.

وفى مرحلة رياض الأطفال تنمو رغبة الأطفال في حب الاستطلاع للاكتشاف والممارسة والتجريب والتعامل مع البيئة لمعرفة المزيد عنها، وفى هذه المرحلة يقل اعتماد الأطفال على أنفسهم، ويزداد تدريجيا تعلمهم بواسطة معلمات متخصصات.

وقد بين التحليل النفسي أن رياض الأطفال لها أثر واضح في نمو شخصيه الطفل وسلامتها في المستقبل، حيث يتم فيها تشكيل عقل ووجدان الفرد، ومهاراته اليدوية والجسمية في التكوين، كما تبدأ ميوله واتجاهاته وقيمه كبذور تزرع في الأعماق لتروى، وتقوى، فتظهر خلال مراحل عمره المستقبلية.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن أهم أسباب التوسع في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال، كانت كالتالي:

1ـ أزمة الإسكان الطاحنة.
2ـ قلة الوحدات السكنية وضيقها.
3ـ خروج المرأة للعمل.
4ـ تغير شكل الأسرة المصرية.
5ـ التقدم التكنولوجي غير وجه الحياة في البيت والمجتمع.
6ـ غزو التليفزيون لعالم الصغار.
7ـ الفيض في الأدب التربوي من ناحية البحوث التربوية للأطفال وكتبها.
8ـ التحول الاقتصادي واهتزاز القيم.

وهذا بالإضافة إلى أن التحاق الطفل بالروضة يقدم له خبرات غنية ومثيرة تساعده في النمو السوي، إذ يوجد معه أقران في مثل سنه، يستطيع اللعب والعمل معهم، وهذا لا يتوافر له في المنزل، مما ساعد على انتشار الروضات. وفي نفس الوقت فإن زيادة أعداد المواليد تتطلب سرعة انتشار الروضات لتلبى حاجة المجتمع، والأسر، بحيث يطمئن الآباء على الأماكن التي يتعلم فيها أطفالهم الصغار.

وقد بلغ إجمالي عدد الأطفال الملتحقين بالروضات (رسمي، خاص) عام 2000/ 2001 – 383616 طفلاً منهم 198130 بالمدارس الرسمية، 185486 طفلاً بالمدارس الخاصة على مستوى الجمهورية كما بلغت أعداد المعلمات على مستوى الجمهورية بالروضات 17357 معلمة عام 2000/ 2001، منهن 9905 معلمات متخصصات يعملن في 12403 ملحقات بـ 3919 مدرسة.

وهكذا يتضح مما سبق أن التوسع في إنشاء رياض الأطفال كمؤسسات تعليمية كان ضرورة مجتمعية، ساهمت الدولة فيها بشكل كبير، بواسطة إلحاق الروضات بالمدارس الرسمية والتجريبية، أو عمل روضات منفصلة، كما اهتمت بإعداد معلمات متخصصات للعمل في هذه المؤسسات لتحقيق أهداف تلك المرحلة، كما وضعت القوانين والقرارات

واللوائح المنظمة للعمل داخل الرياض والإشراف عليها، ولكن و لم تزل هناك بعض جوانب القصور سواء في الجانب البشرى، أو الجانب المادي داخل الرياض إلى الآن.

واقع إعداد معلمي رياض الأطفال في مصر :

اهتمت الدولة بإعداد معلمات متخصصات للعمل بتلك المرحلة الحرجة في حياة الطفل والتى تتشكل فيها شخصيته، فإنشأت الدولة شعبا لرياض الأطفال بكليات: البنات جامعة عين شمس، والتربية بكل من جامعات حلوان، المنصورة، وطنطا والمنيا. لإعداد هؤلاء المعلمات، ثم أنشأت الدولة كليتين أخريين تتبع وزارة التعليم العالي سابقا- حاليا جامعة القاهرة، جامعة الإسكندرية – هما كليتا رياض الأطفال بالقاهرة والإسكندرية، هذا بالإضافة إلى شعب الطفولة في بعض كليات التربية النوعية ببنها والزقازيق والفيوم وأسيوط وذلك من أجل تكوين معلم متميز قادر على التعامل بنجاح مع الأطفال بغرض تحقيق أهداف تلك المرحلة.

وبصفة عامة فإن واقع إعداد معلمي رياض الأطفال يتنوع مابين واقع كمي، وواقع كيفي. . حيث يهدف الواقع الكمي إلى بيان مدى توافر إعداد معلمي رياض الأطفال اللأزمة للعمل بالرياض، أما الواقع الكيفي فيهدف إلى بيان مدى كفاءة نظام الإعداد الحالي من حيث: نظام القبول، ومدة الدراسة، والمقررات الدراسية.

ويوضح ذلك الشكل التالي:

شكل رقم(6)

يوضح واقع إعداد معلمي رياض الأطفال

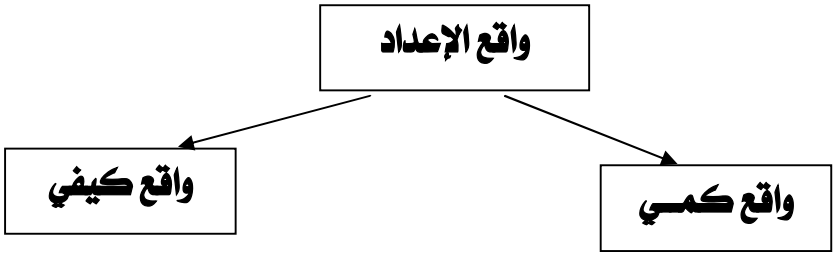

أولا: الواقع الكمي لإعداد معلمي رياض الأطفال:

ويعرض فيه الباحث لبعض المؤشرات عن معلمات رياض الأطفال وتخصصاتهن في المدارس الرسمية والخاصة، وإعدادهن على مستوى الجمهورية، وكذلك أعدادهن في المدارس التجريبية لغات، بالإضافة إلى إعدادهن في حضانات الشئون الاجتماعية، هذا إضافة إلى إعداد الطلاب بمؤسسات الإعداد، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4)

بيان بمؤهلات معلمي رياض الأطفال عام 1999

في المدارس الرسمية والخاصة بوزارة التربية التعليم

	المدارس الرسمية			المدارس الخاصة		
	مؤهلات ع. متخصصة	مؤهلات عليا ومتوسطة غ.م	جمله	مؤهلات عليا متخصصة	مؤهلات عليا ومتوسطة غ.م	جمله
العدد	2123	1268	3391	348	7103	7451
النسبه	٪62.6	٪37.4		٪4.7	٪95.3	

ويوضح الجدول السابق أن عدد المعلمات الحاصلات على مؤهلات متخصصة هو 2123 معلمه وتبلغ نسبتهن المئوية 62.6٪ في المدارس الرسمية التي يبلغ جمله معلميها3391 معلمه. كما يتضح من الجدول السابق أن عدد المعلمات الحاصلات على مؤهل عال متخصص هو 348 معلمة وتبلغ نسبتهن المئوية 4.7٪ في المدارس الخاصة، بينما عدد المعلمات الحاصلات على مؤهل عال ومتوسط غير متخصص هو 7103 معلمات تبلغ نسبتهن المئوية 95.3٪ في المدارس الخاصة، التي يبلغ جملة معلميها 7451ومعلمًا، وقد كانت جمله المعلمات المتخصصات في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم حتى عام 1995 تبلغ 24٪ فقط، وطبقا للقرار الوزاري رقم 84 بتاريخ 7/ 4/ 1993، وفى ضوء معدل معلمه واحده متخصصة لكل فصل من إجمالي عدد الفصول البالغ عددها 7277 فصلاً، يكون هناك عجز يقدر بنسبه 76٪ مع الوضع في الاعتبار أن هذه النسبة تشغلها حاليا معلمات غير متخصصات.

ويلاحظ من الجدول السابق أن عدد المعلمات غير المتخصصات الحاصلات على مؤهل عال ومتوسط تزيد في المدارس الخاصة (95.3٪) عنها في المدارس الرسمية (37.4٪)، أما المعلمات المتخصصات الحاصلات على مؤهل عال فتزداد في المدارس الرسمية (62.6٪) مقابل (4.7٪) في المدارس الخاصة.

ويلاحظ على الجدول السابق، أنه في عام 2000/ 2001 ازدادت المؤهلات الممتازة، فوصل إعداد التربويين إلى 105 معلمين، بزيادة قدرها 43 معلمًا عن العام السابق، بينما نقص غير التربويين في نفس السنة ليصل إلى 88 معلم بنقص يصل إلى 16 معلمًا – نتيجة للإعارات والأجازات الخاصة – عن العام السابق.

وفي نفس العام ازداد عدد المؤهلات العليا، فبلغت أعداد التربويين 9800 معلمًا، بزيادة قدرها 1630 معلمًا، كما ازدادت أعداد غير التربويين وبلغ عددهم 4761، بزيادة قدرها 92 معلمًا عن العام السابق.

وفي نفس العام ازداد عدد المؤهلات فوق المتوسطه من التربويين فقط، وبلغ عددهم 1064 معلم، بزيادة قدرها 52 معلمًا، بينما نقص عدد الغير تربويين بعد يصل إلى 190 معلم عن المؤهلات المتوسطه التربويين فقط، فوصل عددهم إلى 140 معلمًا، بزيادة قدرها 4 معلمين، بينما نقص عدد غير التربويين بعدد يصل إلى 88 معلم عن العام السابق.

وفي نفس العام نقص عدد المؤهلات الأخرى بعدد يصل إلى 30 معلمًا عن العام السابق – نتيجة للإعارات والأجازات.

أن إجمالي عدد المعلمات المتخصصات في مرحلة رياض الأطفال كانت 3842 معلمه عام 96/ 1997 بنسبه 31.9٪ ثم ازدادت لتصل إلى 9905 في عام 200/ 2001 بنسبه تصل إلى 57.1٪ بينما العجز الباقي تشغله معلمات غير متخصصات، هذا في الوقت الذي تقوم فيه مؤسسات الإعداد بتخريج العديد من الخريجات سنويا ولكن أصبح لا يتم تعيينهن فور تخرجهن في الفترة الأخيرة، هذا مع مراعاة أن هؤلاء المعلمات العاملات في رياض الأطفال على مستوى الجمهورية تعمل في 12403 فصول ملحقة ب 3919 مدرسة، وعدد الأطفال في هذه الفصول 383616 طفلاً.

في عام 2000/ 2001 ازداد عدد المؤهلات الممتازة، فوصل عددهم إلي 32 تربوي، بزيادة قدرها 13 معلمًا عن العام السابق، كما ازداد عدد غير التربويين إلي 28 معلمًا بزيادة قدرها 27 معلمًا.

وفي نفس العام ازداد عدد المؤهلات العليا، فوصل عدد التربويين إلي 1523 معلمًا بزيادة قدرها 241 عن العام السابق، كما وصل عدد غير التربويين إلي 107 معلمًا بزيادة قدرها 23 معلمًا.

وفي نفس العام ازداد عدد المؤهلات فوق المتوسطة من التربويين فقط إلي 97 معلمًا، بزيادة قدرها 40 معلمًا عن العام الذي يسبقه، بينما قل عدد التربويين – نتيجة للإعارات والأجازات الخاصة – إلي 4 معلمين بنقص قدره 15 معلمًا عن العام السابق.

وفي نفس العام ازداد عدد المؤهلات المتوسطة، فوصل عدد التربويين إلي 17 معلمًا بزيادة قدرها 4 معلمين، كما وصل عدد غير التربويين إلي 9 معلمين، بزيادة قدرها 8 معلمين عن العام السابق.

وفي نفس العام ازداد عدد المؤهلات الأخرى إلى 15 معلمًا.

إن إجمالي عدد المعلمات المتخصصات في المدارس التجريبية كان 850 معلمة عام 96/ 1997 بنسبة تصل إلي 80.1٪، ثم زادت هذه النسبة لتصل إلي 1555 معلمة عام 2000 / 2001 بنسبة تصل إلي 85.3٪ والنسبة الباقية تشغلها معلمات غير متخصصات.

ويوضح الجدول التالي مؤهلات معلمي رياض الأطفال والحضانات في وزارة الشئون الاجتماعية:

جدول (5)

بيان بمؤهلات معلمي رياض الأطفال في حضانات الشئون الاجتماعية في عام 2000

المؤهل	مؤهلات عليا متخصصة	عليا غير متخصصة	مؤهل فوق المتوسط غ. متخصص	مؤهل متوسط غ. متخصص	الجملة
العدد	340	1855	5214	20033	27442
النسبة	٪ 1.2	٪ 6.8	٪ 19	٪ 73	

ويتضح من الجدول السابق أن إجمالي عدد المعلمات في الحضانات التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية يبلغ عددهن 27442 معلمة، وأن إجمالي عدد المعلمات المتخصصات الحاصلات على مؤهل عال هو 340 معلمة وتبلغ نسبتهن المئوية 1.2 ٪ وعدد المعلمات غير المتخصصات الحاصلات على مؤهل عال هو 1855 معلمه وتبلغ نسبتهن المئوية 6.8٪، بينما عدد المعلمات غير المتخصصات الحاصلات على مؤهل فوق متوسط هو 5214 وتبلغ نسبتهن المئوية 19٪، في حين أن عدد المعلمات غير المتخصصات الحاصلات على مؤهل متوسط هو 20033 معلمه وتبلغ نسبتهن المئوية 73٪.

ويلاحظ من الجدول السابق أن المعلمات الحاصلات على مؤهل متوسط غير متخصص "هو أكبر نسبه تعمل في حضانات الشئون الاجتماعية (73٪)، وتليها المعلمات الحاصلات على مؤهل فوق متوسط غير متخصص (19٪)، وتليها المعلمات الحاصلات على مؤهل عال غير متخصص" (6.8٪)، ثم اقل نسبه تعمل بهذه الحضانات هي للمعلمات الحاصلات على مؤهل عال متخصص (1.2٪) فقط وهذا يوضح حجم المشكلات الكبير داخل هذه الحضانات سواء كانت مشكلات بشرية أو مادية وسوف يتناول الباحث تحليل اللوائح الداخلية لبعض الكليات للتعرف على ما يدور داخل مؤسسات الإعداد، كما سيعرض جداول عبر سلسله

زمنيه توضح إعداد المقبولات ببعض هذه الكليات وهي كليه البنات جامعه عين شمس، كلية التربية جامعة حلوان، كليه رياض الأطفال بالقاهرة.

وفيما يلي تحليل لهذه السلاسل الزمنية كل على حدة:

جدول رقم (6)

يوضح أعداد المقبولات والمقيدات والخريجات بقسم تربيه الطفل بكلية البنات جامعة ع.شمس في الفترة من 1995ـ2000

العام الدراسي	أعداد المقبولات	أعداد المقيدات	أعداد الخريجات
1995/ 1996	270	609	54
1996/ 1997	352	907	64
1997/ 1998	307	893	88
1998/ 1999	247	1019	211
1999/ 2000	186	939	272

يتضح من الجدول السابق أن عدد المقبولات بقسم تربية الطفل بكلية البنات – عام 95/ 96 كان 270 طالبة وفى عام 99/ 2000 بلغ 186 طالبة، وكان أعلى معدل للقبول في عام 96/ 97 وبلغت 352 طالبة، ويلاحظ أن أعلى نسبة للطالبات المقيدات بهذه الشعبة كانت عام 98/ 99 وبلغت 1019 طالبة، أما الخريجات فكان أقصى معدل تخرج منهن عام 99/ 2000 وبلغ 272 خريجة.

ومما سبق يتضح أن أعداد الخريجات في تزايد مستمر، بينما هناك تذبذب في القبول بهذا القسم.

جدول رقم (7)

يوضح أعداد المقبولات والمقيدات والخريجات في شعبة رياض الأطفال بكلية التربية جامعة حلوان

العام الدارس	أعداد المقبولات	أعداد المقيدات	أعداد الخريجات
1995/ 1996	80	371	20
1996/ 1997	100	451	5
1997/ 1998	615	1718	74
1998/ 1999	462	2065	447
1999/ 2000	164	1742	473

ويتضح من الجدول السابق أن عدد المقبولات – بشعبة رياض الأطفال بكلية التربية جامعة حلوان – عام 95/ 96 بلغ 80 طالبة، وفى عام 99/ 2000 بلغ 164 طالبة، وكان أعلى معدل للقبول عام 97/ 98 وبلغ 615 طالبة، ويلاحظ أن أعلى معدل للطالبات المقيدات كان عام 98/ 99 وبلغ 65 20 طالبة، أما الخريجات فكان أقصى معدل تخرج لهن كان عام 99/ 2000 وبلغ 473 خريجة.

ومما سبق يتضح أن أعداد الخريجات في تزايد مستمر، بينما القبول يشهد بعض التذبذب.

جدول رقم (8)

يوضح أعداد المقبولات والمقيدات والخريجات في كلية رياض الأطفال جامعة القاهرة في الفترة من 1995-2000

العام الدارس	أعداد المقبولات	أعداد المقيدات	أعداد الخريجات
1995/ 1996	809	2831	543
1996/ 1997	1093	3381	528
1997/ 1998	-	-	589
1998/ 1999	726	3040	702
1999/ 2000	400	2645	969

ويتضح من الجدول السابق أن أعداد الطالبات المقبولات – بكلية رياض الأطفال بالدقي جامعة القاهرة – عام 95/ 96 كان 809 طالبات وفى عام 99/ 2000 بلغ 400 طالبة، وكان أعلى معدل للقبول عام 96/ 97 وبلغ 1093، ويلاحظ أن أعلى معدل للطالبات المقيدات كان عام 96/ 97 وبلغ 3381 طالبة، أما الخريجات فكان أقصى معدل لهؤلاء الخريجات كان عام 99/ 2000 وبلغ 969 خريجة.

ومما سبق يتضح أن أعداد الخريجات في تزايد مستمر، بينما يوجد تذبذب في أعداد المقبولات.

ثانيا: الواقع الكيفي لإعداد معلمي رياض الأطفال :

أن تكوين الكوادر البشرية اللازمة للعمل داخل الرياض يحتاج إلى تخطيط علمي دقيق يتم من خلال خطط دراسية محدده داخل مؤسسات الإعداد إذ يعتبر المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية، فهو في مركز منظومتها، وهو الصلة المباشرة في تحقيق الأهداف التربوية، كما أن العنصر البشرى فعال في البيئة التعليمية، لذلك فان كفاءة وفعالية النظام التعليمي رهن بنوعيه وكفاءة المعلم بالدرجة الأولى.

وكان إعداد معلمي رياض الأطفال حتى عام 1988 يتم من خلال دور المعلمين والمعلمات – دون المستوى الجامعي – أما المستوى الجامعي فقد تمثل في قسم الطفولة بكلية البنات جامعة عين شمس، وأقسام رياض الأطفال بكليات التربية في جامعات طنطا والمنصورة وحلوان.

ومن أجل تطبيق سياسة توحيد مصادر إعداد معلمي الرياض، صدر القرار الوزاري رقم 24 بتاريخ 4/ 2/ 1988 بشان تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات، ووقف قبول طلاب جدد لها اعتبارا من العام الدراسي 1988/ 1989، كذلك اهتمت الدولة بإعداد هؤلاء المعلمات للعمل مع الأطفال في هذه المرحلة الحساسة من حياتهم وكان هذا الإعداد يتم بداية – دون المستوى الجامعي – داخل دور المعلمات، وكانت مدة الدراسة بها 5 سنوات كما نص القرار الوزاري الصادر في 3/ 10/ 1970، وفي عام 1988 صدر القرار رقم (24) بتاريخ 4/ 2/ 1988 بشأن تصفيه الدراسة بدور المعلمين والمعلمات اعتبارا من العام الدراسى88/ 1989.

أما الإعداد على المستوى الجامعي فقد تمثل من خلال شعب رياض الأطفال بكليات التربية في بعض الجامعات كجامعه حلوان والمنصورة وطنطا، ثم أنشأت الدولة كليتين لإعداد هؤلاء المعلمات تتبع – التعليم العالي سابقا – حاليا جامعة القاهرة والإسكندرية، بالإضافة إلى شعبه الطفولة بكلية البنات جامعه عين شمس، كما أنشأت الدولة شعبا لإعداد هذه المعلمة تتبع كليات التربية النوعية.

ويلاحظ مما سبق أن إعداد معلمي رياض الأطفال حتى عام 1988 كان يتم من خلال دور المعلمين والمعلمات – دون المستوي الجامعي – أما المستوي الجامعي فقد تمثل في قسم الطفولة بكلية البنات جامعة عين شمس، وأقسام رياض الأطفال بكليات التربية جامعات طنطا والمنصورة وحلوان.

ومن أجل تطبيق سياسة توحيد مصادر إعداد معلمي الرياض، صدر القرار الوزاري رقم 24 بتاريخ 4/ 2/ 1988 بشأن تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات، ووقف قبول طلاب جدد بها اعتبارا من العام الدراسي 1988/ 1989.

وذلك من أجل تكوين معلمات متخصصات يستطعن تحقيق أهداف تلك المرحلة، والتعامل بنجاح مع الأطفال داخل الرياض بأداء متميز يهدف إلى تحقيق الجودة التعليمية، لهذا فان المعلمة الماهرة تستطيع أن تبتكر وتبدع في عملها داخل الروضة، كما تستطيع تلافى جوانب القصور المادية الموجودة داخل الروضة، والعكس غير صحيح على الإطلاق.

ويشمل الواقع الكيفي لإعداد معلمات رياض الأطفال على: نظام القبول – مصادر الإعداد – نظام الدراسة والامتحانات.

1. **نظام القبول**:

يعتبر نجاح مؤسسات الإعداد في إعداد معلمي رياض الأطفال متوقفًا إلى حد كبير على ما يتوفر لدى طلاب هذه الكليات من إمكانيات واستعدادات مهنية واتجاهات مستقبلية نحو مهنه التعليم عامه، والأطفال بخاصة.

والمعيار في قبول هؤلاء الطلاب هو المجموع الكلى لدرجات الثانوية العامة، هذا

بالإضافة إلى معيار أخر تضعه الكليات ـ مؤسسات الإعداد – وهو عبارة عن اختبارات شخصيه للطلاب المرشحين من مكتب التنسيق، ولكن هذه الاختبارات غالبا ما يتم بصوره شكليه، وهي تتم بشكل سريع ولا تراعى المعايير الدقيقة المطلوبة لاختيار هؤلاء المعلمين مما قد يكون له انعكاسات سلبية على أداء هؤلاء الطلاب المعلمين في أثناء إعدادهم الأكاديمي والتربوي، وعلى مستقبل عملهم داخل الرياض.

وفى ضوء ما تقدم يلاحظ أن عملية القبول بهذا الشكل هي عبارة عن عمليه آلية من مكتب التنسيق إلى مؤسسات الإعداد مرورا بالاختبارات الشكلية، وبذلك لا تكون هناك عمليه انتقاء تفرز العناصر الصالحة لتصقلها بالإعداد اللازم، وتستبعد غير الصالح منها وفق معايير محدده تضعها الكليات حتى لا يكون هناك هدر سواء في الجانب البشرى أو المادي.

2. **نظام الدراسة والامتحانات** :

يعد النظام التكاملي هو النظام المتبع لإعداد معلمي رياض الأطفال، وكان هذا النظام يعتمد أساسا على العام الدراسي الكامل ثم تحول هذا النظام إلى نظام الفصلين الدراسيين، ويؤخذ على هذا النظام :ـ

أـ انه لا يتيح للطالب اختيار المواد الدراسية، بل يلزمه بدراسة جميع المواد الدراسية التي يشتمل عليها الفصل الدارسي.

بـ جمود الخطط الدراسية، ومقرراتها، ومناهجها وعدم ملاحقتها للتطور السريع في فصل العام الدراسي لفصلين دراسيين دون مراعاة لزيادة عدد الساعات اللازمة للمادة الدراسية والأجازات القومية.

ج – يعتمد على نظم التقويم والامتحانات التقليدية التي تقيس قدره الطالب على حفظ المادة واسترجاعها.

د – لا يتيح للطالب اختيار الأستاذ، بل يفرض عليه سماع أستاذ بعينه لتدريس ماده بعينها 0

هـ – يمثل فاقدا تعليميا حيث يسمح للطالب بالبقاء في الفرقة الواحدة أكثر من عام عند تكرار رسوبه.

و ـ ومدة الدراسة في النظام التكاملي هي أربع سنوات دراسية (ثمانية فصول دراسية) وينقل الطالب إلى الفرقة التالية إذا كان ناجحًا في جميع مقررات الفصلين الدراسيين للفرقة.

ز ـ يعقد في شهر سبتمبر دور ثان للطلاب الراسبين في أي عدد من المقررات وفى أي فرقة من الفرق الدراسية، وينتقل الطالب إلى الفرقة التالية إذا نجح في جميع ما رسب فيه من مقررات 0 "مع مراعاة القواعد للتقدم من الخارج لامتحانات الكلية".

ح ـ يجوز أن تجرى الكلية امتحانات في بعض المقررات في منتصف الفصل الدراسي، وقد تعتبر درجته جزءا من أعمال الفصل، أو جزءا من امتحانات نهاية الفصل.

ك ـ يجوز أن تتطلب بعض المقررات الدراسية حضور الطلاب دورات تدريبيه وتعليمية في مجالات تحددها مجالس الأقسام بعد موافقة مجلس الجامعة.

ل ـ تنظم الكلية تدريبًا طلابيًا (التربية العملية) بالمدارس المناسبة لطلاب الفرقتين الثالثة والرابعة وذلك بمعدل يوم/ أسبوع في التدريب المنفصل، وتكون فتره التدريب المتصل لا تقل عن أسبوعين، وتحدد درجه التدريب الطلابي بمائه درجة0 تضاف إلى المجموع الكلي للدرجات على أن تخصص 20٪ من الدرجة لمدير المدرسة، 20٪ لأستاذ المادة الأكاديمي، 60 ٪ للمشرف التربوي.

ي ـ يبقى للإعادة طالب الفرقة الثالثة أو الرابعة الراسب في مقرر التدريب الطلابي حتى لو كان ناجحا في جميع المقررات الأخرى، ويجوز للطالب الراسب في مقرر التدريب الميداني دخول امتحان الدور الثاني في المقررات التي يكون قد رسب فيها.

ش ـ يجوز أن يخصص من 20٪ الى30٪ من النهاية العظمى للمقررات التربوية، ويضع مجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المختص القواعد المنظمة للمقررات التي لها أعمال سنه.

وفي ضوء ما تقدم يلاحظ أن الإعداد الحالي لمعلمات رياض الأطفال يعتمد على النظام التكاملي والذي يستمر لمدة أربع سنوات دراسية موزعة على ثمانية فصول دراسية، وتوجد بعض المأخذ على نظام الفصلين الدراسيين من أهمها: جمود الخطط والمقررات والمناهج الدراسية وعدم ملاحقتها للتطور السريع في شتي أنحاء المعرفة، وهذا يظهر في المستوي المهني للخريجات، إضافة إلى أن هذا النظام يمثل فاقدا تعليميا حيث يسمح للطالبة للبقاء في الفرقة الواحدة أكثر من عام عند تكرار رسوبها، وهذا يكلف الدولة الكثير من الأموال.

كما يلاحظ أن مؤسسات الإعداد تنظم تدريبا عمليا لطالبات الفرقتين الثالثة والرابعة بمعدل يوم/ أسبوع في التدريب المنفصل (أي حوالي 12 يوم تدريبي في الفصل الدراسي)، وتكون فترة التدريب المتصل لا تقل عن أسبوعين، وهي فترة زمنية صغيرة سواء في التدريب المنفصل أو المتصل ولا تكفي لتحقيق أهداف التربية العملية من تدريب الطالبات/ المعلمات على تطبيق كافة العلوم التربوية من نظريات علم النفس، ونظريات نمو الطفل، وأصول التربية، وطرق التدريس في مواقف تعليمية حقيقية يستخدمن فيها تكنولوجيا التعليم أثناء التعامل مع الأطفال في الروضات.

نظام الامتحان :

وتحدد اللوائح الداخلية للكليات نظم الامتحانات، ومنها :

1ـ لمجلس الكلية بناء على طلب مجالس الأقسام المختلفة أن يحرم الطالب/ الطالبة من التقدم للامتحان في بعض المقررات أو كلها إذا كانت نسبه المواظبة في حضور المحاضرات والدروس العملية والنظرية تقل عن 75٪ من عدد المحاضرات والدروس العملية لكل ماده، وفي هذه الحالة يعتبر الطالب راسبًا في المقرر أو المقررات التي حرم من دخول الامتحان فيها، إلا إذا قدم عذرا يقبله مجلس الكلية فيعد غائبًا في هذا المقرر بعذر مقبول ولمجلس الكلية أن يتجاوز عن النسبة المقررة للحضور في الحالات التي تستدعى ذلك.

2ـ مده الامتحان التحريري ثلاث ساعات لكل مقرر يزيد عدد ساعات التدريس فيه على ساعتين في الفصل الدراسي الواحد. أما المقررات التي عدد ساعات التدريس فيها ساعتان فتكون مده الامتحان التحريري لها ساعتين، أما المقررات التثقيفية فمدة الامتحان ساعة واحده.

3ـ ينقل الطالب من الفرقة المقيد بها إلى الفرقة الأعلى التالية إذا كان ناجح في جميع المقررات أو كان راسبًا فيما لا تزيد على مقررين من الفرقة المقيد بها أو فرق سابقة، وفي هذه الحالة يؤدي الطالب امتحانا في المقررات الراسب فيها في العام التالي مع طلاب الفرق التي تدرس فيها هذه المقررات.

4ـ يمنح الطالب مرتبه الشرف إذا كان تقديره العام في أي من الفرق الدراسية الأربع لا يقل عن جيد جداً، ويشترط ألا يكون هذا الطالب قد رسب في الامتحان في أي مقرر دراسي تقدم له في أي فرقة.

ويلاحظ مما سبق أن نظام الامتحانات الحالي يفتقر إلى الشمول والاستمرار، إذ تركز الامتحانات على استرجاع المعلومات فقط دون التعمق فيها، وهذا يتم غالبًا عن طريق أسئلة المقال، وتنسي الطالبات معظم ما درسنه بعد انتهاء الامتحان، فلا تستفدن من هذه المعلومات فيما بعد – في السنوات التاليةـ، بالإضافة إلي عدم تنوع أدوات التقويم التي تركز على الامتحان التحريري في نهاية الفصل الدراسي، ويجوز للأستاذ عقد امتحان أخر للأعمال الفصلية في المواد التي تتطلب ذلك، وبالتالي فإن التقويم الحالي يعتمد بشكل رئيسي على الامتحان النهائي – غالبًا – على مدار الفصل الدراسي كأسلوب لتقييم الطالبات.

تحليل الخطط الدراسية بمؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال:

ويتناول فيه الباحث جوانب إعداد معلمة رياض الأطفال في بعض مؤسسات الإعداد التالية: كلية البنات جامعة عين شمس، وكلية التربية جامعة حلوان، وكلية رياض الأطفال جامعة القاهرة، وتتنوع جوانب الإعداد لمعلمه الرياض لتشمل ثلاثة جوانب هي: الجانب الأكاديمي التخصصي، والجانب الثقافي، والجانب المهني وفيما يلي عرض لهذه الجوانب:

1ـ الإعداد التخصصي Academic Education :

إن المعلم يعد ليقوم بتدريس ماده أو مواد معينة، لذا فانه من الضروري أن يشتمل برنامج إعداده على دراسة أكاديمية للتخصص الذي يعد لتدريسه.

والبعد التخصصي يشتمل على معارف ومهارات وقيم، ولابد من الاهتمام بحاجات الدارس واهتماماته، وبطبيعة العمل الذي يعد له ولم تزل قضية الإعداد التخصصي محل جدل كبير، إذ هناك اتجاه يرى أن المعلم غير مطالب بأن يدرس بعمق المجال التخصصي الذي يعد لتدريسه، أما الاتجاه الثاني فيؤكد على أهميه هذا البعد التخصصي على أساس أن المعلم متخصص في مادته شأن غيره من المتخصصين الآخرين، وعليه أن يتابع ما يطرأ على مجالات تخصصه خاصة وأن هذا العصر يتميز بالاكتشافات العلمية.

ويهدف الإعداد التخصصي أن يتفهم معلم المستقبل تفهما كاملا أساسيات ومفاهيم وحقائق المادة الدراسية التي سيتخصص فيها مستقبلا، بحيث يكون متخصصا في ماده تخصصه، وقادرا على متابعه التطورات المتلاحقة في المقررات الدراسية في مناهج التعليم.

وتتراوح النسبة التي ينبغي أن تخصص للإعداد التخصصي ما بين 30ـ45٪ من برنامج إعداد المعلم.

ويفضل أن تهتم مؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال بتوصيف لكل مقرر من المقررات المتصلة بالجانب التخصصي، وأن تشمل مقررات هذا الجانب موضوعات علمية تكنولوجية، وان تستثير هذه الموضوعات أفكار المعلمات، مع إضافة بعض المقررات التي تساهم في بناء شخصية المعلمات أكاديميًا.

مع مراعاة التكامل بين الجوانب النظرية و العلمية لمقررات الإعداد الأكاديمي.

2 – **الإعداد الثقافي General Education**:

إن المعلم هو إنسان يعيش في مجتمع، لذا يجب تزويده بما يحتاجه الإنسان المواطن من خبرات، حتى يكون ملمًا بثقافة المجتمع الذي يعيش فيه من ناحية، وملمًا بثقافات أخرى غير ثقافة مجتمعه من ناحية أخرى. وهذا البعد الثقافي يمكن المعلم من تقديم العون والإرشاد لتلاميذه وتوجيههم نحو مصادر المعرفة، كما يجعله غير متعصب لرأى، بل متفتح الذهن، مقدرا للفكر ولحرية الرأي.

ويحتاج المعلم في إعداده الثقافي نوعيين من الثقافة، هما:

أ – **الثقافة العامة**: وتتمثل في معرفة وإدراك وفهم جوانب علمية واجتماعية ودينية وتربوية وصحية واقتصادية ومشكلات محلية وعلمية تتصف بالعمومية.

ب – **الثقافة التخصصية**: وتتمثل في الجوانب المعرفية لبعض التعريفات والتعميمات، والمفاهيم والعلاقات التي تتصل بالمادة الدراسية التي يتخصص فيها المعلم.

وترجع أهمية الإعداد الثقافي للمعلم إلى التطور التقني الذي يميز العصر الحالي، الذي أدى إلى زيادة هائلة في المعلومات، مما جعل الكثيرين يطلقون علية عصر الانفجار المعرفي وثورة المعلومات.

لذا يصبح من العسير مواجهة متطلبات مهنة التعليم والتغير السريع في نمط الحياة دون قاعدة عريضة من الثقافة العامة.

وتقدر الدراسات القدر الذي يجب أن يتلقاه المعلم من إعداد ثقافي عام بحوالي 40ـ 50٪ من برنامج إعداد المعلم.

وعلى مؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال أن تهتم اهتماما خاصًا بمقررات الجانب الثقافي، كما عليها أن تضيف بعض المقررات التي تساهم في زيادة الوعي الثقافي لمعلمة الروضة، مع مراعاة أن تشتمل هذه المقررات على موضوعات تتناول التغييرات المعاصرة وأثرها في المجتمع وأن ترتبط بعض هذه الموضوعات بالبيئة المحلية.

3. الإعداد المهني Professional Education:

وتأتي أهمية هذا الإعداد من كون التعليم مهنة، ويتطلب ذلك إعداد المعلم مهنيا، حتى يكون عضوا على درجة من الكفاية المهنية، تؤهله لأن ينضم إلي مهنة التعليم.

وتشتمل برامج الإعداد المهني والتربوي على دراسة نظريات التربية وأصولها الفلسفية والثقافية والاجتماعية والتربية المقارنة، وتاريخ التربية، وأساسيات المناهج، واستراتيجيات التدريس، ونظريات التعلم والنمو وقوانينها، وتكنولوجيا التعليم.

ويتصل بالإعداد المهني اتصالاً مباشرًا التدريب الميداني التطبيقي الذي يعد بمثابة البوتقة التي تظهر فيها كل الخبرات الثقافية والتخصصية السابقة، والتدريب الميداني إذا ما أحسن توجيهه يمكن أن يكون مجالا لتحويل الدراسة النظرية إلى تطبيق ملموس بما يعطي للدراسات النظرية معني مهنيا.

وتتراوح النسبة التي ينبغي أن تخصص للإعداد التربوي ما بين 15ـ20 ٪ من برنامج إعداد المعلم.

وعلى مؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال أن تضع المقررات التربوية والمهنية التي تشبع الاحتياجات المهنية للمعلمات، حتى يمكن تنمية تربية الطفل لديهن وتتنوع المقررات لتشمل: نظريات تربية الطفل، الإرشاد النفسي للطفل، ونظريات تعلم الطفل، ودراسات مقارنة لنظم رياض الأطفال في الدول المتقدمة، وفلسفة تربية الطفل، والطرق العلمية لتربية الطفل.

وبعد عرض جوانب الإعداد الثلاث لمعلمات الرياض، سيعرض الباحث فيما يلي تحليل المقررات لهذه الجوانب الثلاثة داخل بعض مؤسسات إعداد معلمات رياض الأطفال، على النحو التالي:

أ. جوانب الإعداد بكلية البنات جامعة عين شمس:

يلاحظ من خطة إعداد طالبات شعبة الطفولة بكلية البنات جامعة عين شمس أن الطالبة/ المعلمة تدرس 142 ساعة أسبوعيًا – في الأربع السنوات للمقررات الأكاديمية التخصصية، ويصل وزنها النسبي إلي 46.7٪ من إجمالي الساعات المخصصة للإعداد، كما تدرس الطالبة/ المعلمة 110 ساعات أسبوعيًا – في الأربع السنوات – للمقررات المهنية، ويصل وزنها النسبي إلي 36.2 ٪ من إجمالي الساعات المخصصة للإعداد، أما الجانب الثقافي فتدرس فيه الطالبة / المعلمة 52 ساعة أسبوعيًا لمقررات هذا الجانب، في السنوات الأربع ويصل وزنها النسبي إلي 17.1٪ من إجمالي الساعات المخصصة للإعداد.

ويوضح الجدول التالي نسب توزيع مقررات الدراسة على جوانب الإعداد الثلاث.

جدول رقم (9)

يوضح نسب توزيع مقررات الدراسة بشعبة الطفولة

بكلية البنات جامعة عين شمس

المقررات / الكلية	الجانب التخصصي		الجانب المهني		الجانب الثقافي		إجمالي	
	عدد الساعات أسبوعيا	النسبة المئوية	عدد الساعات أسبوعيا	النسبة المئوية	عدد الساعات أسبوعيا	النسبة المئوية	الساعات	٪
بنات عين شمس	142	٪46.7	110	٪36.18	52	٪17.1	304	٪100

ويلاحظ من الجدول السابق :

- إن المقررات التخصصية التي تدرسها الطالبة / المعلمة تصل إلي٪46.7 وهي نسبة عالية تقارب الـ 50٪ من الساعات المخصصة للإعداد، مما يوضح اهتمام الكلية بأن تتعمق طالباتها في مقررات التخصص، لكي تستطيع الإلمام بجميع النظريات والمعلومات الحديثة في مجال تخصصها .
- إن المقررات المهنية التي تدرسها الطالبة / المعلمة تصل إلي 36.2٪، وهي نسبة تتجاوز ثلث الساعات المخصصة للإعداد، ومنها يخصص 5.2٪ للتربية العملية، وهي نسبة صغيرة لا تتناسب مع أهمية التربية العملية، والتي تثري خبرات الطالبة / المعلمة في التعامل مع الأطفال، وتطبيق جميع – المواد التربوية النظرية التي درستها بالكلية .

لذلك كان الاهتمام مركزا على المقررات التربوية النظرية، حيث وصلت نسبتها إلي 31٪ من إجمالي الساعات، بينما الجانب العملي التطبيقي كان 5.2٪ وهي فترة صغيرة لا تكفي بأن تحقق التربية العملية أهدافها، خاصة وأن التربية العملية هي من المقررات المهمة التي تثير قدرات الطالبة / المعلمة لتخرج أقصي إمكانياتها في التعامل مع أطفالها، وتنقل إليهم خبرات كثيرة، وتتعلم من أطفالها في نفس الوقت كيفية التعامل معهم تبعا لطبيعة الموقف التعليمي .

ويلاحظ غياب بعض المقررات في هذا الجانب مثل : سيكولوجية اللعب في الفرقة الأولي، ومقرر تخطيط برامج الأطفال بالفرقة الثالثة، ومقرر نظم رياض الأطفال – تربية مقارنة – بالفرقة الرابعة .

وكانت مقررات الجانب الثقافي تصل نسبتها إلي 17.1٪ ، وهي نسبة متدنية لا تكفي بتزويد معلمة الرياض بما تحتاجه من عون وإرشاد للتعامل مع أطفالها ، خاصة و أن أطفال اليوم هم رجال الغد ، ولذلك ستكون معلمة الروضة موضع تساؤلات كثيرة من أطفالها خاصة في عصر الانفجار المعرفي وثورة المعلومات الذي نعيشه ، ولكن كما يلاحظ فإنها لم تتلق الإعداد الكافي الذي يجعلها قادرة على الرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم .

بـ جوانب الإعداد بكلية التربية جامعة حلوان:

ويلاحظ من خطة إعداد طالبات شعبة رياض الأطفال بكلية التربية جامعة حلوان أن الطالبة / المعلمة تدرس 121 ساعة أسبوعيًا للمقررات التخصصية – على مدار السنوات الأربع– ويصل وزنها النسبي إلي 43.7٪ من إجمالي عدد الساعات المقررة للإعداد ، كما تدرس الطالبة / المعلمة 96 ساعة أسبوعيًا – على مدار السنوات الأربع وتصل وزنها النسبي إلي 34.8٪ من إجمالي الساعات المخصصة للإعداد ، بينما تدرس الطالبة / المعلمة في الجانب الثقافي 60 ساعة أسبوعيًا للمقررات الثقافية – على مدار السنوات الأربع– ويصل وزنها النسبي إلي 21.7 ٪ من إجمالي الساعات .

يوضح الجدول التالي نسب توزيع مقررات الدراسة على جوانب الإعداد الثلاث .

جدول رقم (10)

يوضح نسب توزيع المقررات الدراسية بشعبة رياض الأطفال بكلية التربية جامعة حلوان

المقررات / الكلية	الجانب التخصصي		الجانب المهني		الجانب الثقافي		إجمالي	
	عدد الساعات أسبوعيا	النسبة المئوية	عدد الساعات أسبوعيا	النسبة المئوية	عدد الساعات أسبوعيا	النسبة المئوية	الساعات	٪
التربية حلوان	120	٪43.4	96	٪34.8	60	٪21.7	276	٪100

ويلاحظ من الجدول السابق :

- أن المقررات التخصصية التي تدرسها الطالبة / المعلمة تصل نسبتها إلى 43.7٪ ، وهي نسبة تتناسب مع أهمية المقررات التخصصية من معارف ومهارات وقيم بالنسبة لمعلمة الروضة .

ـ أن المقررات المهنية التي تدرسها الطالبة/ المعلمة تصل نسبتها إلى 34.8٪ ، منها 5.8٪ مخصصه للتربية العملية ، بحيث تكون النسبة الفعلية للمقررات التربوية حوالي 29٪ ، وهي نسبة تقل عن ثلث الساعات المخصصة لبرامج الإعداد ، فلا تستطيع تغطية المقررات التربوية التي تحتاجها المعلمات في أثناء عملهن في الروضة من نظريات تربوية ، والأصول الفلسفية والاجتماعية ، وأساسيات المناهج ، وتكنولوجيا التعليم ...إلخ ، وكان يفضل زيادة الساعات المخصصة لتلك المقررات كما أن فتره التربية العملية 5.8٪ الموزعة على الفرقتين الثالثة والرابعة تعتبر قليلة ولا تكفي للتطبيق العملي الذي له أهميه كبيرة بالنسبة للطالبة / المعلمة .

ويلاحظ غياب بعض المقررات المهنية من تخطيط برامج الأطفال في الفرقة الثالثة ، ومقرر نظم رياض الأطفال في بعض الدول المتقدمة بالفرقة الرابعة .

ـ أما المقررات الثقافية التي تدرسها الطالبة / المعلمة فتصل نسبتها إلى 21.7٪ ، وهي نسبه معقولة تسمح بتقديم قدر مناسب من الثقافة العامة والتخصصية لمعلمات المستقبل لكي تواجه التحديات الآتية بذهن متفتح . ولكن يلاحظ غياب مقرر التربية البيئية من الفرقة الرابعة ، مع غياب أي مقرر عن الحاسب الآلي في أي من الفرق الأربعة .

ج – جوانب الإعداد بكلية رياض الأطفال جامعة القاهرة:

ويلاحظ من خطة إعداد طالبات كليه رياض الأطفال بالقاهرة أن الطالبة / المعلمة تدرس 152 ساعة أسبوعيًا للمقررات التخصصية على مدار السنوات الأربع ـ، ويصل وزنها النسبي إلى 59.8٪ من إجمالي ساعات الإعداد ، كما تدرس الطالبة/ المعلمة 82 ساعة أسبوعيا – على مدار السنوات الأربع ـ، ويصل وزنها النسبي 32.3٪ ، بالإضافة إلى 20 ساعة أسبوعيا للمقررات الثقافية على مدار السنوات الأربع ، ويصل وزنها النسبي إلى 7.9٪ .

ويوضح الجدول التالي نسب توزيع مقررات الدراسة بكلية رياض الأطفال بجامعة القاهرة لجوانب الإعداد الثلاث.

جدول رقم(11)

يوضح نسبة توزيع مقررات الدراسة بكلية رياض الأطفال

جامعة القاهرة

المقررات / الكلية	التخصص الاكاديمي		التخصص المهني		التخصص الثقافي		اجمالى	
	عدد الساعات اسبوعيا	النسبة المئويه	عدد الساعات اسبوعيا	النسبة المئويه	عدد الساعات اسبوعيا	النسبة المئوية	الساعات	٪
رياض الأطفال بالقاهرة	152	٪59.8	82	٪32.3	20	٪7.9	254	٪100

ويتضح من الجدول السابق:

- إن المقررات التخصصية التي تدرسها الطالبة/ المعلمة تصل نسبتها إلى 59.8٪ وهي نسبة مرتفعة تعكس نظرة الكلية إلى أهمية الإعداد التخصصي بالنسبة لمعلمة الروضة، ومدى التعمق في المقررات التخصصية بهدف أعطاء معلمات المستقبل الفرص للتفهم الكامل لأساسيات ومفاهيم تخصصهم.

ويلاحظ غياب بعض المقررات من خطه الإعداد مثل: مقرر علم وظائف الأعضاء، وعلم النفس الفسيولوجي، والتربية الدينية.

- إن المقررات المهنية التي تدرسها الطالبة/ المعلمة تصل نسبتها إلى 32.3٪، ومنها 12.6٪ مخصصه للتربية العملية، فتصبح النسبة المخصصة الفعلية للمقررات المهنية 19.7٪، وهي نسبة قليلة لا تكفى لإعداد الطالبة/ المعلمة في نظريات التعلم والنمو، وتكنولوجيا التعليم والأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية، والتربية المقارنة، والمناهج وطرق التدريس.

- إن المقررات الثقافية كانت نسبتها 7.9٪، وهي نسبة بسيطة لا تكفى لإلمام معلمات المستقبل بثقافة مجتمعهم، في عصر سريع التغيرات، يتميز بالكونية والمعلوماتية. وكان يفضل زيادة المساحة المخصصة للمقررات الثقافية في خطة الإعداد، نظرا لأهمية تلك المقررات لمعلمة الرياض

ومما سبق يتضح أن تحليل خطط الإعداد يشير إلى أن معلمات الرياض يحتجن إلى تدريب قبل وفى أثناء الخدمة في الجوانب التالية :

- كيفية الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية الموجودة في المجتمع بشكل عملي يطبق مع أطفال الروضة .
- استخدام اللغات الأجنبية بشكل متميز .
- كيفية التعامل مع الأطفال ذوى الفئات الخاصة .
- إنتاج مواد تعليمية من خامات البيئة المتوافرة .
- تكوين علاقات اجتماعية طيبة مع الآباء والأطفال في الروضة .
- نظم رياض الأطفال في الدول المتقدمة .

نتائج تحليل خطط الدراسة لبعض مؤسسات الإعداد:

بالرغم من اهتمام الدولة – مصر – منذ عام 1918 برياض الأطفال، مع تركيزها في فترة ما قبل ثورة يوليو 1952، وبعد الثورة بإعداد معلمات متخصصات للعمل في مؤسسات ما قبل المدرسة لمواكبة حركة التطور والاهتمام بالنظريات الحديثة، إلا أن هناك قصور شاب هذا الإعداد، فتم تخريج دفعات من هؤلاء المعلمات على الجانب الكمي، أما الجانب الكيفي فلا زال بعيدا عن المستوى المطلوب .

ويلاحظ تزايد الاهتمام بإعداد معلمات مؤهلات للعمل في هذه المرحلة اعتبارا من عام 1967 حين أنشئ قسم للطفولة بكلية البنات جامعة عين شمس، ولكن لم يخرج هذا القسم العدد الكافي للعمل في هذه المؤسسات، إذ بلغ عدد الخريجات 522 خريجة في الفترة من1971ـ 1981، وهو عدد محدود، وتلي ذلك إنشاء شعب رياض الأطفال ببعض كليات التربية بالجامعات اعتبارا من عام 1982، مثل حلوان، طنطا، المنصورة، وفى عام 1988، 1989 صدر قرارين وزاريين بإنشاء كليتي رياض الأطفال بالقاهرة والإسكندرية، وعلى الرغم من هذه الجهود فقد ظلت رياض الأطفال تعانى من ندرة وجود المعلمة المتخصصة، لذلك صدر قرار وزاري آخر بإنشاء شعبة رياض الأطفال في بعض كليات التربية النوعية مثل بورسعيد عام 1990، وبنها عام 1991 في محاولة لسد – تضييق – هذه الفجوة .

ولكن ازداد الأمر صعوبة بسبب تعيين معظم الخريجات بالتعليم الابتدائي كمدرسات تربية فنية أو رياضية لمواجهة العجز الموجود في المدارس الابتدائية، وبذلك أهدرت جميع الجهود المبذولة في هذا الشأن، مما أدى إلى تفاقم هذه المشكلة، إضافة إلى أن سياسة الكم التي اتبعتها مؤسسات إعداد هؤلاء المعلمات كانت على حساب الجانب الكيفي، في نوعية الخريجات.

كما توصلت دراسة أخرى، إلى أن إعداد معلمات رياض الأطفال يشوبه بعض المحاذير منها: أن قبول الطالبات في البداية للالتحاق بشعبة رياض الأطفال لا يعتمد على ميول الطالبة ورغبتها واستعداداتها وفق أساليب علمية بل على درجتها في الثانوية العامة فقط، كما أن المقررات التي تدرسها الطالبة لا تغطى ما يجب أن تلم به معلمة هذه المرحلة، إضافة إلى أن بعض القائمين بتدريس المقررات التخصصية والتربوية والفنية للطفل، وأمراض الأطفال، وقصص الأطفال 000 الخ، من غير المتخصصين في هذه المرحلة، إذ إن درجاتهم العلمية بدءا من البكالوريوس أو الليسانس ثم الماجستير والدكتوراه ليس لها صلة بهذه المرحلة 0

وتنعكس كافة المحاذير السابقة على نوعية الخريجات، وضعف مستوى إعدادهن في مؤسسات الإعداد.

وقد توصلت دراسة أخرى، إلى انه لا توجد سياسة واضحة في إعداد معلمات رياض الأطفال، إضافة إلى وجود عجز كمي وكيفي في بعض الدول العربية ومنها مصر في عدد ومستوى المعلمات، كما أنه يوجد قصور في اختبارات القبول بمؤسسات الإعداد، كما تحتاج الخطط والبرامج الدراسية في مؤسسات الإعداد إلى مراجعة شاملة، بالإضافة إلى برامج التدريب الميداني – التربية العملية – غير وافية بالغرض منها، مع قلة الجوانب التطبيقية في مؤسسات الإعداد رغم أهميتها.

كما أشارت دراسة أخرى، إلى أن هناك جوانب قصور في بعض مؤسسات الإعداد تحتاج إلى بذل الجهود لتعديلها منها: قلة الوزن النسبي لمقرر اللغات، والافتقار إلى مقرر التربية البيئية، وقلة الاهتمام بالجوانب الثقافية. . . إلخ.

وأكدت دراسة ثانية على ضرورة وجود معايير موضوعية لانتقاء معلمات رياض الأطفال، عند بدء التحاقهن بمؤسسات الإعداد، حيث الانتقاء الحالي لا يتم بشكل محدد

وعلمي في كافة مؤسسات الإعداد، مما يحول دون اختبار أفضل العناصر المتقدمة للالتحاق بشعب رياض الأطفال، وهذا ما نادت به أيضا دراسة أخرى من حيث تركيزها على التدقيق في اختيار الطالبة / المعلمة دون أن يكون مجموع الثانوية العامة هو المعيار الأول للالتحاق بالكلية عن طريق مكتب التنسيق، بحيث يكون اجتياز الاختبارات شرط الدخول بالكلية وذلك أسوة بالكليات التطبيقية مثل الفنون الجميلة، والتربية الموسيقية، والفنون التطبيقية، والتربية الفنية، والتربية الرياضية. . . إلخ ـ، على أن تكون هذه الاختبارات موضوعة من خلال معايير موضوعية مقننة.

وقد نادت دراسة أخرى بأنه يجب تعديل الوضع الحالي لاختيار الطالبات / المعلمات للالتحاق بمؤسسات الإعداد، مع ضرورة تعديل برامج الإعداد الحالية لتواكب التغيرات والتغلب على بعض جوانب القصور في الإعداد: المجموع في الثانوية العامة، واجتياز الاختبارات التي تضعها الكليات، والمقابلة الشخصية، والكشف الطبي، ومقاييس الميول نحو المهنة، ومقاييس الاستعداد النفسي.

وحددت الباحثة أن فترة الدراسة المناسبة هي أربع سنوات دراسية على أن تتبعها سنة خامسة تخصص للتدريب مثل سنة الامتياز للطبيب.

وتوصلت دراسة ثانية إلى عدة نتائج منها: قلة الاهتمام بالتربية العملية طوال فترة الإعداد، وقلة تناسب الجوانب الثلاث للإعداد (الأكاديمي – التربوي – الثقافي)، إضافة إلى شكلية المقابلات الشخصية والمقابلات التي تعقدها كليات التربية – للطالبات المتقدمات للالتحاق بشعبة رياض الأطفال – للتحقيق من استعداد الطالبات ورغبتهن في الدراسة بهذه الشعب.

كما أثبتت دراسة أخرى أن هناك قصورا في إحدى مؤسسات إعداد معلمات ما قبل المدرسة – كلية التربية جامعة حلوان ـ، وتمثل هذا القصور في عدم وجود توصيف لمقررات برنامج إعداد معلمات رياض الأطفال يمكن في ضوئه أن تخطط المقررات التي يدرسها من غير المتخصصين في هذه المرحلة يدرسون بها، كما أن اختبارات القبول للطالبات بشعبة رياض

الأطفال لا تزال تجرى بطريقة عشوائية، إذ لا توجد اختبارات موضوعية لانتقاء معلمات هذا التخصص.

وفي ضوء ما سبق فانه يمكن للباحث أن يحدد جوانب القصور الحالي في برامج إعداد معلمات رياض الأطفال، فيما يلي:

- لا توجد معايير موضوعية لانتقاء أفضل المتقدمات للالتحاق بأقسام وشعب رياض الأطفال.
- الخطط الدراسية بمؤسسات الأعداد تحتاج إلى مراجعة شاملة، حيث أنها بوضعها الحالي لا تقدم للطالبة / المعلمة ما يجب أن تلم به في هذه المرحلة.
- ضعف الجانب الثقافي مقارنة بجوانب الإعداد الأخرى (التخصص – التربوي).
- قلة الجوانب التطبيقية في مرحلة الإعداد.
- ضعف الوزن النسبي لبعض المقررات مثل: اللغات – الكمبيوتر – التربية البيئية.
- قلة الاهتمام بالتربية العملية، رغم أهميتها، مع قصر فترتها الزمنية.
- وجود بعض أعضاء هيئة التدريس الغير متخصصين في هذه المرحلة يدرسون لهذه الشعب.
- بعض المقررات الدراسية التي تدرس لهذه الشعب لا يوجد توصيف دقيق لها يمكن أن تخطط في ضوئه.

ونتيجة لهذا القصور فان الأمر يحتاج إلى إعادة النظر في إعداد معلمات رياض الأطفال، وتعديل الخطط الدراسية الحالية للتغلب على هذا القصور، ولكن هذا يحتاج إلى وقت وجهد، وتخطيط علمي دقيق. . . إلخ، إضافة إلى أنه إذا استطاع المسئولين التغلب على هذه الصعاب وتذليلها فان الذي سيستفيد من ذلك هم الطالبات الجدد، **ولكن ما العمل في المعلمات اللاتي تخرجن والتحقن بالعمل في الروضات؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تحتاج إلى وضع نظام لتدريب هؤلاء المعلمات اللاتي التحقن بالعمل، إذ أن خبرتهن المكتسبة في مؤسسات الأعداد – والتي شابها المحاذير – لا تكفيهم للعمل في ضوء التغيرات السريعة في شتىُ أنحاء المعرفة، لذلك فأنهم بحاجة إلى تحديث معارفهم

وملاحقة التطورات الحديثة في طرق التدريس وتكنولوجيا التعليم لتنمية قدراتهم ومهاراتهم، وذلك على اعتبار أن ما تلقوه من إعداد قبل الخدمة هو مجرد بداية فقط، ينبغي أن يتبعه سلسلة متلاحقة من الفعاليات والأنشطة التي تستمر مع المعلمات طوال الخدمة.

ويلاحظ أن هذا التدريب يهتم برفع كفاءة هؤلاء المعلمات وتطوير قدراتهم ومهاراتهم لتعويض جوانب القصور السابقة – في الإعداد، بحيث يمكن وضع هؤلاء المعلمات على الطريق السليم، باعتبار ذلك مدخلا أساسيا لرفع مستوى الأداء داخل الروضة، خاصة وأن إعداد المعلم وتدريبه عملية متكاملة الغرض منها تحسين نوعية التعليم في الروضة، بحيث يهتم التدريب بتزويد المعلمات بمجموعة من المعارف التي تؤهلهم للممارسة عملهم والقيام بأدوارهن سوء كانت هذه المعرف مرتبطة بالجانب التخصصي أو الجانب التربوي، بحيث تهدف لفلسفة التدريب إلى التكامل والتنسيق بين الكم والكيف، وبين الأعداد التخصصي والأعداد المهني، وبين الأعداد قبل الخدمة والتدريب في أثنائها.

* * * * *